تأثير النمو الاقتصادي على البطالة فى مصر

The impact of Economic Growth on Unemployment in Egypt

د/ مها محمد الشال*

أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم التنمية الصناعية

بمركز التخطيط والتنمية الصناعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

الملخص

يتناول هذا الدراسة البحثية قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، وذلك من خلال تحليل الاتجاهات الحديثة في النمو الاقتصادي والبطالة في الدراسات التطبيقية المحلية والإقليمية والدولية، ودراسة التكامل المشترك طويل الأجل بين النمو الاقتصادي والبطالة في مصر، والتحليل الاقتصادي للنموذج، والتوقعات المحتملة لتأثيرات فيروس كورنا(**COVID-19**) فى عام ٢٠٢٠ على البطالة في مصر، والمبادرات والجهود المبذولة والخاصة بالاهتمام بتخفيض معدلات البطالة والتشغيل ومواجهة تأثيرات فيروس كورنا في مصر، كما تم التوصل إلى بعض السياسات المقترحة لخفض معدلات البطالة فى مصر فى ضوء تطور معدلات النمو الاقتصادى، وقد تبين استقراريه متغيرات الدراسة وصلاحية استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وأظهرت الدراسة خلو النموذج المقدر من الارتباط التسلسلي للبواقي من الرتب الأعلى، وذلك باستخدام اختبار (Breusch-

* mahaelshal@hotmail.com / maha.elshal@inp.edu.eg/ mahaelshal@gmail.com

Godfrey) عند الدرجة الأولى بقيم احتمالية عند (٠.٣٤٨) وجاءت أكبر من مستوى معنوية ٥٪، وبالتالي فإن فرضية وجود ارتباط تسلسلي في سلسلة البواقي تم رفضها، كما أن القيم المحسوبة لمضاعف لاغرنج (LM) جاءت أقل من القيم الحرجة البالغة قيمتها (١.٢١٩٣)، مما يعنى وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وكذلك أظهر اختبار السببية لتودا ياماتو إنه في ظل الاحتمالية Prob تساوي (٠.٠٠٠٣٦) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، لذا نرفض فرض العدم القائل بأن النمو الاقتصادي لا يسبب البطالة **ونقبل الفرض البديل الخاص بأن النمو الاقتصادي يسبب البطالة**. وكذلك يعني رفض فرض العدمي بأن البطالة لا تسبب النمو الاقتصادي، ونقبل الفرض البديل القائل أن البطالة تسبب النمو الاقتصادي. بما يعني **وجود علاقة سببية ثنائية في الإتجاهين من النمو الاقتصادي نحو معدل البطالة ومن معدل البطالة نحو النمو الاقتصادي**. هذا وقد توصلت الدراسة البحثية إلى ضرورة زيادة دور قطاع الصناعة المصرية في النمو الاقتصادي والتنويع الهيكلى للصناعات التحويلية وفرص التشغيل فيها، والاستمرار فى سياسات النمو الاحتوائي ومساندة الصناعات الأكثر تضررا وخاصة بعد أزمة كورنا **وهى الملابس والمنسوجات والجلود والصناعات الكيماوية والاثاث وكذلك الصناعات الغذائية** وزيادة الجهود الجيدة المبذولة في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومشروعات ريادة الأعمال والابتكار وخاصة في ظل أزمة كورنا وتأثيرها على البطالة.

<u>الكلمات المفتاحية</u> : النمو الاقتصادى، البطالة، التنمية الصناعية، قانون أوكن، سوق العمل، المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ريادة الاعمال، الابتكار، الاستقرار، التوظف، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، جذر الوحدة، التكامل المشترك، الاقتصادات الناشئة، مصر، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

The impact of Economic Growth on Unemployment in Egypt

Dr. Maha Mohamed El Shal*
Assistant Professor of Economic
Head of Industrial Development Section
Industrial Planning & Development Center- INP- Egypt

Abstract

These Research studies aimed to measure and analyze the Impact of Economic Growth on Unemployment in Egypt during the period (1990-2018), through analyzing Recent Trends in Economic Growth and Unemployment at International, Regional and Local Applied Studies. So it's studying the Long-Term Joint Complementarity between Economic Growth and Unemployment in Egypt, Economic analysis of the Mode. Also the Possible Expectations of the Effects of the Corona Virus (COVID-19) 2020 on Unemployment Rate in Egypt and the Initiatives Efforts made to focus on reducing Unemployment, Confronting the Effects of the (COVID-19) 2020 in Egypt. The Research ends with some Policies and Mechanisms to reduce Unemployment Rates in Egypt in light of Economic Growth Rates.

After showing the stability of the study variables, Auto Regressive Distributed Lag (ARDL), The study showed in the Egyptian Model, and the Results have shown that the Estimated Model is not there of Serial Correlation by using the (Breusch - Godfrey) test at the first degree with probability values at (0.348) came greater than the

* mahaelshal@hotmail.com / maha.elshal@inp.edu.eg/ mahaelshal@gmail.com

significance level ٪٥. Therefore, The Hypothesis of a Serial Link in the Remainder Series, it was Rejected and the calculated Values for (LM) came less than the critical values of (1.2193). This means that there is a Co-integration between the Rate of Economic Growth and the Unemployment Rate.

The Causality Test of Toda Motta has shown under Probability (0.0036) which is less than the 5% level of Significance. Therefore, We Reject the Imposition of the Lack of saying that Economic Growth does not cause Unemployment and We Accept the Alternative Assumption that Economic Growth causes Unemployment and Rejecting the Nihilistic Imposition that Unemployment does not cause Economic Growth, and we accept the Alternative hypothesis that Unemployment causes Economic Growth. This means that there's a **Bidirectional Relationship between Economic Growth towards Unemployment and from Unemployment to Economic Growth.**

The Research Study concluded the need to increase the Role of the Egyptian Industry Sector in Economic Growth and Structural Diversification of Manufacturing Industries and Employment Opportunities in them, continuing Inclusive Growth Policies in light of Corona virus (Covid19), Supporting the most Affected Industries such as Clothing, Textiles, Leather, Chemical Industries, Furniture, as well as Food Industries and Increasing Efforts in Support of SME's Entrepreneurship and Innovation. Especially in Light of The Impact of Corona Virus (Covid19) on Unemployment.

Key words: Economic Growth, Unemployment, Industrial Development, Okun's law, Labor Market SME'S, Innovation Employment, Entrepreneurship, Stability, Auto Regressive Distributed Lag Model, Unit Root, Co-integration, Emerging Economies, Egypt, Middle East and North Africa.

المقدمة :

يعد النمو الاقتصادي والبطالة من بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والأساسيات التي لا غنى عنها في كل السياسات المالية والنقدية الاقتصادية الاستراتيجية لكل اقتصاد مزدهر، فزيادة النمو الاقتصادي والحد من البطالة أحد أهم قضايا الاقتصاد الكلي التي تواجهها الدول المتقدمة والنامية. تقاس قوة كل دولة بنموها الاقتصادي، حيث تعد البطالة واحدة من متغيرات الاقتصاد الكلي الحتمية التي تكشف قدرة الدولة على الاستفادة الكاملة من مواردها البشرية وقوة العمل[1]. ولا تزال البطالة تشكل مشكلةً لمعظم الاقتصادات في العالم بالنظر إلى تداعياتها السلبية. وبالتالي فإن البطالة لها تأثير سلبي على الرفاهية الكاملة للعاطلين عن العمل وكذلك التكلفة الاجتماعية الأوسع نطاقا في شكل مشكلات اجتماعية مختلفة. ومع ذلك، فإن أحد الحلول الرئيسية لتخفيض البطالة هو تحقيق نمو اقتصادي أعلى ومستقر. بالنظر إلى ما تقدم، يظل تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل أحد أهم أهداف الاقتصاد الكلي للحكومات في جميع أنحاء العالم. ينبع هذا من أنه يترجم النمو الاقتصادي المتزايد إلى سبل معيشية أفضل من خلال تحسين دخل العاملين بالفعل وكذلك توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل.

كذلك شكلت البطالة والنمو الاقتصادى البطيء تحديان رئيسيان لكل دولة بغض النظر عن حالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان معدل البطالة مرتفعًا نسبيًا على الأقل منذ الثمانينيات، ومن ناحية أخرى، تم تحديد فترات النمو غير المستقر على أنها المحرك الرئيسي الذي أدى إلى زيادة معدل البطالة على مر السنوات. في حين أن

[1] Hobijn, M. D. (2010), Okun's Law and the Unemployment Surprise of 2009, FRBSF Economic Letter, 1-4.

مستوى البطالة يؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يعمل أيضا كمؤشر لحالة الاقتصاد في الدول لأنه يشير إلى مدى استخدام الاقتصاد لموارده.

توجد الكثير من الأدبيات حول العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة؛ ومع ذلك، لا يزال لدى مختلف الاقتصاديين وواضعي السياسات آراء متناقضة حول أهمية العلاقة واتجاهها، وتواجه عديد من البدان عددا من التحديات فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي الفعال والمستدام، حيث إن مدى وجود النمو الاقتصادي يتحدد أساسًا من خلال التغييرات في العمالة، والإنتاج، والتضخم، وأسعار الفائدة وغيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير غير مباشر على الناتج المحلي الإجمالى . كما أوضح Abel et[٢]، فإن الفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية هو أن الدول المتقدمة شهدت في مرحلة ما من تاريخها فترات طويلة من النمو الاقتصادي السريع، لكن الدول الفقيرة إما لم تشهدها أبدا شهدت نموا مستداما أو كانت فترات النمو يقابلها فترات من التراجع الاقتصادي. ويتصور بشكل عام أنه عندما يحدث النمو الاقتصادي في الدول، فإنه يزيد من وتيرة النمو الاقتصادي فى الأنشطة والقطاعات الأقتصادية، بسبب زيادة العمالة. ومن شأن الزيادة في فرص العمل تعزيز القوة الشرائية للأفراد فى الدول، ونتيجة لذلك يزيد الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي التضخم[٣].

ويشير الشكل رقم (١)، إلى تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) على مستوى العالم حيث ارتفع من ٢.٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣.١٪ عام ٢٠١٨. وعلى

[2] Abel, A.B., Bernanke, B.S. & Croushore, D. (2008), Macroeconomics, Boston: Pearson Education, Inc.

[3] A. Thayaparan (2014), Impact of Inflation and Economic Growth on Unemployment in Sri Lanka: A Study of Time Series Analysis, Global Journal of Management and Business Research: Economics and Commerce, Volume 13 Issue 5 Version 1.0, p3.

مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعا من ١٣.١٪ إلى ٢.٣٪ خلال نفس الفترة.

شكل رقم (1)
تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة (1990- 2018)

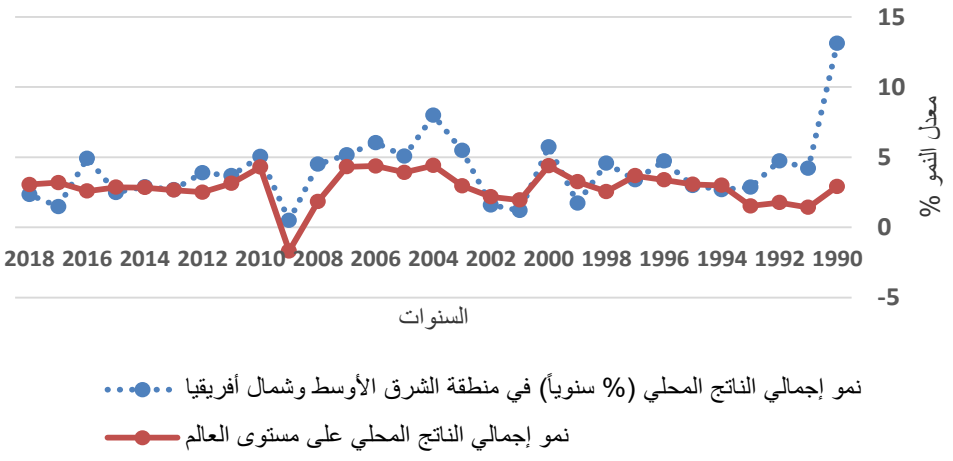

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

تفرض مستويات البطالة المرتفعة تكاليف مالية وغير مالية على الآخرين وعلى المجتمعات التي يعيش فيها العاطلون عن العمل. يساعد التوظيف في تراكم القدرات المهارات ولا يمكن اكتسابه من خلال وسائل أخرى. هاتان الحقيقتان تعنيان أن أقصى نمو ممكن للعمالة هو أمر جيد للمجتمع حتى لو لم يتضح بشكل قاطع وأن القيام بذلك سيقلل من مستويات الفقر الإجمالية على المدى القصير. الأهم من ذلك، أنه من الممكن

تصميم إصلاحات في السياسة من شأنها أن تحمي إلى حد كبير دخول العمال الرسميين الحاليين مع إدخال إصلاحات تجعل من الممكن توسيع فرص العمل بأجر[٤].

وقد سجل معدل البطالة على مستوى العالم تطورا من ٤.٧٪ إلى ٥.٤٪ خلال بداية ونهاية الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٨). وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط انخفض من ١١.٢٪ إلى ٩.٨٪ خلال الفترة المذكورة أنظر الشكل (٢).

شكل رقم (2)
تطور معدل البطالة عالميا وعلى مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2018-1990)

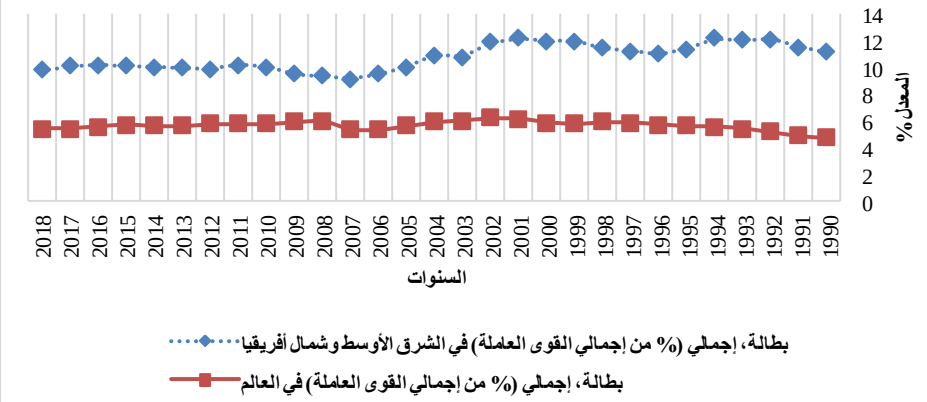

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

١– مشكلة البحث:

[4] Centre for Development and Enterprise (29 January 2020), How to stop our jobs blood bath
https://www.politicsweb.co.za/documents/how-to-stop-our-jobs-blood-bath--cde

يعاني سوق العمل في البلدان النامية من التشوهات والاختلالات إلى الحد الذي ينفصم فيه عرض العمل عن الطلب على العمل (Nassar,2011)[٥]. وعلى الرغم من تحقيق نمو اقتصادي أكثر قوة على مدى العقود الثلاثة الماضية تحديدا، إلا أن عجز العمل اللائق لا يزال هو القاعدة بالنسبة لمعظم العمال في الاقتصادات الناشئة. كما شهدت العقود القليلة الماضية الصعود الاقتصادي والجيوسياسي لعدد من البلدان المتوسطة التي شرعت، بدرجات متفاوتة، في مسار سريع للتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من التقدم الاقتصادي المحرز، لم تكن التحسينات في سوق العمل تلاحق هذا الأمر فالواقع الذي يواجهه العديد من العمال هو نقص الوظائف اللائقة والعمل غير الرسمي والحماية الاجتماعية المحدودة وقضايا الوصول إلى الضمان الاجتماعي[٦]. وقد أظهرت البيانات أن مصر قد شهدت معدل نمو اقتصادي إيجابي ملحوظ خلال الفترة من ٢٠١٥- ٢٠١٩، إلا أن معدلات البطالة لم تتأثر بعد بالشكل الذي يمنع أو على الأقل يحد من ظاهرة النمو بلا فرص عمل التي تعيشها، ولذا تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس القائل: **ما هو تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)؟**

[5] Nassar, H., (2011), Growth, Employment Policies and Economic Linkages: Egypt, International Labour Office, Employment Working Paper No.85, Geneva.
[6] ILO (21 October 2013), Emerging economies: has growth translated into more and better jobs? ILO office Publication, Genve.

٢- **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في مصر، وتسعى الدراسة إلى:

١. تحليل الاتجاهات الحديثة في النمو الاقتصادي والبطالة في الدراسات التطبيقية.

٢. دراسة التكامل المشترك طويل الأجل بين النمو الاقتصادي والبطالة في مصر.

٣. التأثيرات المتوقعة المحتملة لتأثيرات فيروس كورنا **(COVID-19)** فى عام ٢٠٢٠ على البطالة في مصر.

٤. التعرف على أهم المبادرات والجهود المبذولة في الأهتمام تخفيض البطالة والاهتمام بالتشغيل ومواجهة تأثيرات فيروس كورنا في مصر.

٥. التوصل إلى مقترحات وسياسات مقترحة لخفض معدلات البطالة فى مصر فى ضوء النمو الاقتصادى.

٣- **أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث فيما يلى:

١. يعتبر النمو الاقتصادى أحد المتغيرات الاقتصادية الهامة التى تؤثر على الجوانب الاجتماعية للدول، ولا تزال منطقة الشرق الأوسط ومنها مصر تواجه عدة تحديات تنموية متشابكة ومنها البطالة والتى تعد أحد المشكلات المزمنة، وتتطلع إلى جيل جديد من الاقتصاديين وممارسي التنمية المجهزين بالمعرفة والتدريب؛ لتقديم فهم دقيق لقضايا التنمية الاقتصادية.

٢. اقتراح الحلول الفعالة مما يساعد صانعى القرارات والسياسات للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين حول مستوى معيشة المواطنين في مصر. كما أنه

سيساعد فى تحديد نوع العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة على المدى القصير والمدى الطويل وتأثيرها الخاص على الأقتصاد المصرى. وكذلك تقدير السبب الذي يجعل الاقتصاد المصري، يشهدا نمواً اقتصادياً أعلى في الأوقات الحالية.

٤- **فرضية البحث** : لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر.

٥- **منهجية البحث** : تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى القياسي من خلال البيانات والمعلومات المتاحة والمؤشرات في مصر ودولياً من التقارير الدولية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، و باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي من خلال بيانات متغير النمو الاقتصادي والبطالة فى مصر وكذلك على مستوى العالم ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي البداية العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة الذي اقترحه آرثر أوكون (١٩٦٢) كان ذلك من الاختلافات التي أعرب عنها على النحو التالي نموذج الانحدار الخطي:

$$\Delta U_t = B_0 + B_1 : \Delta Y_t + \varepsilon_t$$

وبالتالي فإن رمزو المعادلة، كالتالي :

B_0, B_1 : معلمات

Ut: التعبير عن معدل البطالة

Yt: معدل النمو الاقتصادي

Et: الخطأ العشوائي

وتنقسم الدراسة إلى جزئين رئيسيين يختص الأول: بعرض العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الأدبيات الاقتصادية، بينما يتناول الجزء الثانى: قياس تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في مصر.

القسم الأول: العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الأدبيات الاقتصادية

وفقًا لـ (Jhingan، 2003) [٧]، فإن النمو الاقتصادي هو الإجراء الذي يرتفع به الدخل الحقيقي للفرد في أي دولة خلال فترة زمنية معينة، والتي يتم تحديدها من خلال الارتفاع في الناتج والإنتاجية (السلع والخدمات المصنعة) في دولة ما، ويعتبر النمو الاقتصادي أحد أكثر الأدوات المستخدمة في تراجع الفقر والحد من البطالة فضلا عن تحسين جودة الحياة. وقد وصف آدم سميث النمو الاقتصادي بأنه ليس تراكمات للذهب بل بالأحرى من أنشطة التجارة، وهذا السوق ينظم نفسه بشكل عام دون أي قيود تؤدي إلى التوازن الطبيعي. والناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو أحد العناصر المهمة في حساب التقدم الاقتصادي مع العناصر الأخرى مثل معدلات التوظف والإنفاق العام والتضخم والاستثمار المحلي والأجنبي وميزان التجارة التي لها بطريقة أو بأخرى مساهمتها الخاصة في النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية والمتخلفة[٨].

وتأتي البطالة كواحدة من المتغيرات الحاسمة التي يجب مراعاتها في فهم الديناميات الجزئية والكلية لمعظم الاقتصادات، ووضع خطط استراتيجية لتحقيق الاستقرار في

[7] Jhingan, M. L. (2003), Advanced Macroeconomics Theory (11th Ed.). Delhi: Vrinda Publication Ltd.

[8] Boldeanu, F. T., & Constantinescu, L. (2005), The main determinants affecting Eeconomic Ggrowth, Economic Sciences, pp.329-338.

اقتصادات معظم الدول من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية معا. كما يعد معدل البطالة أحد أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم وتخطيط السياسات الإقتصادية، وتقييم مدى فعاليتها. ويتفق " رمزي زكي " مع مكتب العمل الدولي[٩] في تعريف البطالة على أنها تضم " كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى "، وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة أو الذين سبق لهم العمل وتركوه لسبب من الأسباب.

وتعرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) البطالة على أنها " أولئك الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ عاماً فما فوق ولا يجدون عملاً خلال إسبوع. مع قيامهم بالبحث عن العمل خلال الأسابيع الأربعة الماضية[١٠]. كما يعرف " بول ساموبلسون ونورد هاوس " البطالة على أنها " العاطلين عن العمل الذين يعبرون عن مجموعة من الأفراد غير العاملين، والذين يبحثون وبفاعليه عن فرصة عمل أو ينتظرون العودة لعملهم"[١١] ، وأضافا إليها عدة شروط كالتالي :

- أن يقوم الشخص بجهد محدد لإيجاد وظيفة خلال الأسابيع الأربعة الأخيرة.
- أن يكون قد ترك العمل أو ينتظر أن يتم إستدعائه.
- ألا يكون منتظر تسلم إقرار عمل خلال الشهر المقبل.

[٩] رمزي زكي (١٩٩٨)، الإقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، أكتوبر، ص٢٧.

[١٠] لمزيد من التفاصيل حول هذا التعريف يمكن الرجوع

https://data.oecd.org/unemp/unemployment-rate.htm

[١١] بول ساموبلسون ووليام نورد هاوس (٢٠٠٦)، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة د أسامة الدباغ ،الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة عشر، عمان، ص٥٨٥.

يعتبر معدل البطالة هو المؤشر الأكثر كفاءة في قياس أداء العمل، والذي يشير إلى نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل ويتم التعبير عنه رياضياً كما يلي:

معدل البطالة = (عدد المتعطلين/ إجمالى قوة العمل)* ١٠٠

وتختلف منهجية قياس البطالة من دولة لأخرى، وفق عدة إعتبارات مثل طول مدة البطالة التي يقضيها العاطل دون عمل، مدى المعانة من البطالة بحد ذاتها. مدى توفر إحصاءات دورية عن معدلات البطالة سواء بصفة إسبوعية أو شهرية أو ربع أو نصف سنوية أو سنوية. ولا يعد كل من لا يعمل عاطلاً، وكذلك ليس كل من يبحث عن عمل يدرج ضمن دائرة العاطلين، وتشكل دائرة من يعملون نطاقاً أوسع من دائرة العاطلين[١٢].

وتعتبر البطالة واحدة من أسوأ الحالات التي يواجهها أي مجتمع بشري لأنه يؤثر في أبعاد واتجاهات مختلفةAl-Habees&Rumman (2012)[١٣]. ووفقا لدراسة[١٤] Akutson, Messiah, & Dalhatu (2018)، تعد البطالة مأزقا خطيرا تواجهه معظم الدول المتقدمة والنامية، مما يؤدي إلى قضايا اقتصادية واجتماعية. وتمثل البطالة أحد أهم التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية المختلفة، ولا يخفي تأثيرها على مستويات المعيشة والإنتاجية والترابط الإجتماعي. كما تمتد القضايا الاقتصادية المتعلقة بالبطالة

[١٢] رمزي زكي، مرجع سابق، ص٢٩.

[13] Al-Habees, M. A., & Rumman, M. A. (2012), The Relationship Between Unemployment and Economic Growth in Jordan and Some Arab Countries. World Applied Sciences Journal, pp. 673-680

[14]- Seth, A., John, M. A., & Dalhatu, A. Y. (2018), The Impact of Unemployment on Economic

-Growth in Nigeria: An Application of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bound Testing. Sumerianz Journal of Business Management and Marketing, pp. 37-46

وخاصة إيرادات الضرائب في شكل ضريبة الدخل، وإهدار ساعات الإنتاج، وغيرها الكثير، بالاضافة إلى القضايا الاجتماعية المتعلقة بالبطالة.

وتشرح النظرية الكلاسيكية أن البطالة هي الطلب والعرض على المدى القصير والتي ستتعامل معه قوة السوق الحرة تلقائيًا مع استعادة أقصى قدر من الاحتلال في الاقتصاد[١٥]. بينما ترى النظرية الكينزية أن البطالة عادة ما تكون ناجمة عن قصور في إجمالي الطلب خلال فترات محددة داخل سوق العمل، بحيث يتم خلق وظائف مناسبة لإيواء الأشخاص الذين يرغبون في العمل[١٦]. وتشرح النظرية الماركسية البطالة كنتيجة للنظام الرأسمالي الذي تملك فيه البرجوازية وسائل الإنتاج، ويمكن تخفيض البطالة عن طريق استبدال الرأسمالية بالاشتراكية. يوضح قانون أوكن علاقتين تجريبيتين أساسيتين بين معدل البطالة ومعدل التقدم الاقتصادي: تم ربط الاختلافات الدورية في معدل البطالة بالتنوع الدوري في معدل التقدم الاقتصادي، وارتبطت عدم التوافق في معدل البطالة أيضًا بعدم التطابق في معدل اقتصادي.

وتوجد علاقة عكسية بين الاختلافات في معدلات البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل. هذا ما أصبح يُعرف باسم قانون Okun (من أجل الحفاظ على معدل بطالة ثابت، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي تقريبًا معدل نمو الإنتاج المحتمل)، ولذلك يظل معدل النمو في الناتج المحتمل هو مفتاح العلاقة بين الاختلافات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل

[15] Banda, H., Ngirande, H., & Hogwe, F. (2016), The impact of economic growth on unemployment in South Africa: 1994-2012. Investment Management and Financial Innovations", pp.246-255

[16] Karikari-Apau, Ellen and Abeti, Wilson (2019), The Impact of Unemployment on Economic Growth in China, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 96228, posted 08, Op.cit, p2.

البطالة على المدى الطويل. وفى حالة عدم وجود نمو في الإنتاجية، وبقدر ما يتم توظيف كل قوة عمل إضافية جديدة، فإن النمو في عرض العمالة ونمو الإنتاج سيكون هو نفسه، وإذا تجاوز النمو في عرض العمالة نمو الناتج المحلي الإجمالي، سترتفع البطالة والعكس صحيح. وإذا كان معدل النمو في قوة العمل هو نفسه معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي عندما يكون هناك نمو في الإنتاجية، سترتفع البطالة لأن الكثير سوف يدخلون في قوة العمل بما يتجاوز العدد المطلوب لإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات. وبالتالي، لن ينخفض معدل البطالة على المدى الطويل إلا عندما يتجاوز النمو في الناتج المحلي الإجمالي النمو المشترك في الناتج المحتمل (الإنتاجية) ونمو المعروض من العمالة (Levine 2013)[١٧].

ويعد الأدب الاقتصادي غني بالعديد والعديد من الدراسات التي تعكس العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي. من أشهرها الأبحاث التي أجريت ما يطلق عليه قانون أوكون (١٩٦٢)، والذي يشكل منذ عقود أساس دراسات هذه الظاهرة الاقتصادية. فالناتج والعمالة يتحركان معا[١٨].

وينص قانون أوكون (١٩٦٢) على أنه إذا إنخفض معدل البطالة إلى ١ ٪، فسيتم زيادة الناتج بنسبة ٣ ٪. لذلك، لتجنب الخسائر الناجمة عن البطالة، يجب على الاقتصاد التوسع بشكل مستمر. والاستنتاج المهم لقانون أوكون هو أن الناتج المحلي الإجمالي

[17] Levine Linda (7 January, 2013), Economic Growth and the Unemployment Rate, Congressional Research Service, 7-5700 www.crs.gov,R42063

[18] Christopher J. Neely (2010), Okun's Law: Output and Unemployment, Economic SYNOPSES, Number 4, Federal Reserve Bank of St. Louis, February, p1.

الفعلي يجب أن ينمو بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل[١٩]. ويبزر هذا القانون الصلة الحيوية بين سوق السلع والخدمات وسوق العمل، ويصف العلاقة بين الحركات قصيرة الأجل للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغيرات في البطالة[٢٠]، حيث تتضمن متغيرين مهمين للاقتصاد الكلي. ويمثل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة المؤشرات الرئيسية التي يتم مراقبتها في وقت واحد من قبل صناع السياسة والجمهور على حد سواء لأنها تخلق صورة واضحة عن التنمية الاقتصادية للبلد[٢١]. علاوة على ذلك، فإن الارتباط بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي كقضية اقتصادية ذات صلة يغطي مجالا واسعا من الأبحاث النظرية والتجريبية، ومن المقبول على نطاق واسع في

[١٩] في عام ١٩٦٢، وثّق آرثر أوكون أن البطالة في الولايات المتحدة تميل إلى الانخفاض بمقدار نقطة مئوية واحدة لكل زيادة قدرها ٣ % في الناتج القومي الإجمالي؛ أطلق المراقبون في وقت لاحق على هذا الانتظام التجريبي "قانون Okun" - وبالتالي كان لدى الولايات المتحدة معامل Okun من ٠,٣، قد يكون من المتوقع منطقياً أن يتحرك الناتج تقريبًا مقابل واحد مع العمالة ، ولكن أوكون جادل بأن البطالة المقاسة أقل تقلبًا من الناتج بسبب تقلبات في الساعات لكل عامل ومشاركة القوى العاملة إخفاء بعض العمالة ولاحظ الاقتصاديون منذ فترة طويلة أن معظم البلدان الصناعية لديها أن معاملات أوكون أكبر من الولايات المتحدة كندا والمملكة المتحدة. وبعبارة أخرى ، فإن معدلات البطالة في معظم البلدان الصناعية تميل إلى التباين في الناتج المحلي الإجمالي وتقلب المنتج (الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بالتقلب في الولايات المتحدة. التفسير المعتاد لذلك هو أن الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة لديها أسواق عمل أقل تنظيماً والتي يمكن للشركات من خلالها تسريح الناس بسهولة أثناء التباطؤ. يوجد لدى معظم البلدان مزيج من أشكال الحماية الاجتماعية الضمنية القوية (مثل اليابان) ، والنقابات الأقوى ، أو قيود رسمية أكبر على الإفراج عن العمال.

[20] Okun, A. M. (1962), Potential GNP: Its measurement and significance. American Statistical Association, Proceedings of the Business and Economics Section, PP. 98-103.

[21] Knotek, E. S. II (2007), How useful is Okun's Law? Economic Review, 4, PP.73-102. Kansas City KS: Federal Reserve Bank of Kansas City.

الاقتصاد أن إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد يزيد من فرص العمل ويقلل البطالة[٢٢].

ويكمن تأثير النمو على البطالة، في الحد من البطالة، تأسيسا على أن النمو هو المتغير الأول، الذي بمقدوره أن يساعد في حل مُعضلة البطالة. فلا يمكن تقويض مساهمة إرتفاع معدل النمو الاقتصادي في تنمية الاقتصادات دون الحديث عن البطالة. وفي عبارة أخرى، يمكن إعتبار النمو وسيلة يمكن من خلالها اختصار قضايا البطالة للمساعدة في الحد من الفقر في أي بلد من ناحية. ومن ناحية أخرى، فهو بمثابة وسيلة يمكن من خلالها استيعاب البطالة من خلال خلق فرص العمل. وتتمثل الأولوية الأكثر أهمية لدى معظم الدول المتقدمة والنامية في خفض مستوى البطالة من خلال خطط السياسات التي تسعى إلى زيادة رغبة أصحاب المشاريع في خلق المزيد من فرص العمل حتى تحقق الدولة تقدمًا اقتصاديا.

ووفقا لأندريه وآخرون (٢٠٠٩)[٢٣]، فإن العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبطالة أمر ضروري لصانعي السياسات من أجل **الحصول على ارتفاع مستدام في مستويات المعيشة**. وقد تم بحث بعض الأسباب أو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل واقترح إمكانية تجميع المصادر في فئتين رئيسيتين هما: عوامل العرض (تشير إلى تلك العوامل التي تسبب توسعًا في الطاقة الإنتاجية) وعوامل الطلب (تشير إلى الطلب الكافي والمتزايد على السلع والخدمات المنتجة)، علاوة على

[22] Murat Sadiku, Alit Ibraimib and Luljeta Sadiku (2015), Procedia Economics and Finance, Volume 19, PP. 69-81, Published by Elsevier.

[23] Dumitrescu Bogdan Andrei & Dedu Vasile & Enciu Adrian (May 2009), "The Correlation between Unempoyment and Real Gdp Growth.A Study Case on Romania," Annals of Faculty of Economics, University of Oradea, Faculty of Economics, vol.2(1), PP.317-322.

ذلك، تشير الدراسة أيضاً إلى أن كلا العاملين ضروريان تحقيق نمو اقتصادي مستدام. ولعل **تأثير البطالة على النمو الاقتصادي** (الناتج المحلي الإجمالي المنتج) منذ فترة طويلة مسألة ذات صلة في معظم الاقتصادات[٢٤].

وقد أظهرت العديد من الدراسات وجود نتائج متناقضة حول العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، مما جعل من الصعب تعميم نتائج مثل هذه الدراسات، وقد تكون العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي ممتدة

على المدى القصير لا تنخفض البطالة بشكل كبير في أعقاب النمو الاقتصادي الأولي الذي يسبق الركود، لأنه قد يكون هناك عدد أقل من العمال المستفيدين من قوائم بعض الشركات بالنظر إلى أن الاستغناء عن العمال نتيجة لانخفاض الطلب على المنتجات وإعادة توظيفهم عندما تكون هناك زيادة في التكاليف. لذلك، قد تكون الشركات قادرة في البداية على إنتاج المزيد لتلبية الطلب المتزايد دون توظيف عمال جدد عن طريق زيادة إنتاجية موظفيها الحاليين. وبمجرد استخدام العمال بشكل كامل الآن، لن يؤدي الإنتاج إلى نمو أسرع من معدل نمو الإنتاجية إلا من خلال توظيف عمال جدد. ومن ثم مع زيادة التوسع الاقتصادي، فإن معدلات النمو المشتركة في عرض العمالة وإنتاجية العمل ستحدد نمو الناتج[٢٥].

وبحث كريشان (٢٠١١) [٢٦] العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الأردن من خلال تطبيق قانون أوكون. المنهج : باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة ١٩٧٠-

[24] Quy, N. H. (2016), Relationship between economic growth, unemployment and inflation: Analysis at provincial level in Vietnam. International Journal of Economics and Finance,PP. 113-119.
[25] Levine, L, op.cit.
[26] Kreishan, F. M. (2011),. Economic Growth and Unemployment: An Empirical Analysis. Journal of Social Sciences, PP. 228-231.

٢٠٠٨، وتستخدم تقنيات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وللحصول على تقديرات لمعامل أوكون. وهي الدراسة التي استخدمت المعزز ديكي فولر (ADF) لجذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك والانحدار البسيط بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي. وكشفت النتائج التجريبية، أنه لا يمكن تأكيد قانون أوكون في الأردن. وبالتالي، يمكن الإشارة إلى أن انخفا النمو الاقتصادي لا يفسر مشكلة البطالة في الأردن. وأوصت الدراسة بأن السياسات الاقتصادية المتعلقة بإدارة الطلب لن يكون لها تأثير مهم في تخفيض معدل البطالة. وفقا لذلك، سيكون تنفيذ السياسات الاقتصادية الموجهة نحو التغيير الهيكلي والإصلاح في سوق العمل أكثر ملاءمة من قبل صانعي السياسة في الأردن. ويفترض (2012) Haller[٢٧] أن الزيادة في الانتاجية تؤثر على معدل البطالة، لأن الزيادة في عدد الخدمات والمنتجات المصنعة داخل دولة ما في مدة معينة ستتطلب رأس مال بشري إضافي.

كما كشفت دراسة أجراها لي وليو (٢٠١٢)[٢٨] حول العلاقة بين معدل البطالة الصيني والتقدم الاقتصادي والتضخم خلال الفترة ١٩٧٨ – ٢٠١٠. أن هناك علاقة متبادلة مستقرة وطويلة الأمد بين البطالة والتقدم الاقتصادي والتضخم، كما تؤكد دراستهم أن التقدم الاقتصادي مرتبط بشكل سلبي بمعدل البطالة في غياب العوامل الخارجية. لكن النمو الاقتصادي في المدى القصير يرتبط بشكل إيجابي بمعدل البطالة الذي يتعارض مع قانون أوكون. يكشف اختبار العلاقة السببية في Granger أن وجود علاقة السببية

[27] Haller Alina Petronela (2012), Concepts of Economic Growth and Development, Challenges of Crisis
and of Knowledge, Economy Trans Disciplinarity Cognition, PP.66-71.

[28] Li, C.-s., & Liu, Z.-j (2012), Study on the Relationship among Chinese Uunemployment rate, Economic Growth and Inflation. Advance in Applied Economics and Finance, PP.1-6.

Granger في اتجاه واحد فقط بين التقدم الاقتصادي والوجود بدون وظيفة وأن عدم وجود وظيفة لا يؤثر على التقدم الاقتصادي ولكن التقدم الاقتصادي يؤثر بدلاً من ذلك على تغيير في البطالة.

وكان الغرض الرئيسي من دراسة عبد الخالق وسوفان(٢٠١٤)،[٢٩] هو دراسة العلاقة بين البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية فى ٩ دول عربية خلال ١٩٩٤ – ٢٠١٠. وتوصل إلى أن النمو الاقتصادي له تأثير سلبي وهام على معدل البطالة، وهذا يعني أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة ١٪ ستقلل معدل البطالة بنسبة ٠.١٦٪.

وذهبت دراسة ميسيني (٢٠١٧)[٣٠] نحو تحليل الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في ظل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وتتضمنت الدراسة تحليل الناتج المحلي الإجمالي، كإجراء مهم للنمو الاقتصادي، لقياس مستوى المعيشة. وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وهو طريقة أكثر دقة لتحليل جميع المعاملات التي تتم داخل الدولة. وارتكزت هذه الورقة على العلاقة بين النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي الإسمي والبطالة. كذلك سعت دراسة كلمنت وخابوي (٢٠١٨)[٣١]، إلى

[29] Shatha Abdel Khaliq and Thikraiat Soufan (2014), The Relationship between Unemployment and Economic Growth Rate in Arab Country, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.5, No.9. ISSN 2222-2855 (On line).

[30] Shkumbin Misini (2017), THE EFFECT OF ECONOMIC GROWTH IN RELATION TO UNEMPLOYMENT, Journal of Economics and Economic Education Research, Volume 18, Issue 2.

[31] Makaringe, Sibusiso Clement and Khobai, Hlalefang (20 Mar2018): The effect of unemployment on economic growth in South Africa (1994-2016), Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 85305.

استكشاف اتجاهات البطالة وتأثيرها على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا باستخدام البيانات الفصلية الربع سنوية خلال الفترة من ١٩٩٤ – 2016.

وتم تطبيق نهج اختبار حدود الانحدار التلقائي للتوزيع (ARDL) لتحديد وجود ارتباط طويل المدى بين المتغيرات. وتشير نتائج نموذج ARDL إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين البطالة والنمو الاقتصادي. وقد أكدت النتائج التجريبية التي تم الحصول عليها أن هناك علاقة سلبية بين البطالة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير.

كما حللت دراسة حسانين (٢٠١٧)[٣٢] العلاقة بين الأجور والانتاجية للعمل والبطالة في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٥) وتوصلت إلى عدم وجود علاقة بين الأجور وانتاجية العمل وعدم تأثير معدل الأجور على معدلات البطالة وتوصلت إلى ضرورة تحسين الأجور بغرض تحسين انتاجية العمل.

وحللت دراسة ميدتو وشمايلو (٢٠١٤) [٣٣] علاقات النمو والبطالة الاقتصادية واختبارات أي علاقة طويلة الأمد للفترة من ١٩٦٧-٢٠١٣. نظرًا للطبيعة الديناميكية للعلاقات المتبادلة، يتم إجراء تصحيح الأخطاء من أجل العثور على السرعة التي يتكيف بها نمو الناتج المحلي الإجمالي مع الصدمات في العمالة / البطالة في جنوب إفريقيا، وتكشف خصائص جودة البيانات المستخدمة أن مثل هذه البيانات لا تحتوي على ارتباط وبالتالي يتم دمج المتغيرات في الترتيب صفر. في حين أظهر تحديد النموذج أن نموذج

[٣٢] حازم حسنين اسماعيل، العلاقة بين الأجور وانتاجية العمل والبطالة فى مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها،نوفمبر٢٠١٧.

[33] Madito, O., & Khumalo, J (2014), Economic Growth - Unemployment Nexus in South Africa: VECM Approach, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 20. Doi: 10.5901.

النمو في جنوب إفريقيا يمكن تحديده، وتم ذلك عن طريق فرض قيود على المعاملات المقدرة، كما تم استخدام طريقة تصحيح الخطأ الإتجاهين (VECM) لاختبار ديناميكيات المدى القصير وأظهرت النتائج أن حوالي ٦٢ % من النمو الاقتصادي يتم تصحيحه كل ثلاثة أشهر، وتظهر هذه النتائج الإجمالية أن هناك علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والبطالة في جنوب إفريقيا. كما وجد ماكون وأزو (٢٠١٥)[٣٤] علاقة طويلة الأمد بين البطالة والنمو الاقتصادي في فيجي. وجد Akeju و 2014) Olanipekun[٣٥]علاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بين البطالة والنمو الاقتصادي في نيجيريا.

من أجل فهم ديناميات البطالة في بوتان على المستوى الكلي، استكشفت دراسة تينزن (٢٠١٩)[٣٦]، الارتباط بين النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٦، وتم تطبيق نموذج تأخر توزيع التأخير في التوزيع (ARDL) لتقدير تأثير الاقتصاد النمو والتضخم على البطالة. تشير نتائج هذا التحليل التجريبي إلى أن معدل النمو الاقتصادي لم يكن له أي تأثير على تخفيض معدل البطالة في بوتان على المدى القصير والطويل، ورغم ذلك كان للتضخم ارتباط سلبي مع معدل البطالة في المدى القصير وإيجابي في المدى الطويل. بمعنى آخر، أدت الزيادة في معدل التوظيف إلى زيادة التضخم على المدى القصير. وبالمثل، إذا لم يتم مراقبة التضخم أو السيطرة عليه، فإن عدم التأكد من التضخم يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وتقليل النمو

[34] Makun, K. & Azu, N.P.(2015), Economic Growth and Unemployment in Fiji: a Co integration Analysis, International Journal of Development and Economic Sustainability Vol.3, No.4, pp.49-60.

[35]Akeju, K. F. & Olanipekun, D. B. (2014), Unemployment and Economic Growth in Nigeria, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.5, No.4.

[36] Ugyen Tenzin (April 2019), The Nexus Among Economic Growth, Inflation and Unemployment in Bhutan, South Asia Economic Journal, Vol 20, Issue 1.

الاقتصادي، مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات البطالة على المدى الطويل. وإستنتجت الدراسة أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر أهمية فيما يتعلق بخفض معدل البطالة في غانا. ولذلك، في محاولة أصحاب المصلحة استخدام السياسات الرامية إلى خفض معدل البطالة في غانا، يجب توجيه الاهتمام نحو توسيع قطاع الخدمات[٣٧].

وحللت دراسة وانج وأبرانس (٢٠١١)[٣٨] الآثار الديناميكية للنفقات الحكومية على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة. باستخدام متجه الانحدار الذاتي وبيانات من عشرين دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مدار ثلاثة عقود، وقد وجدت أن:

(١) الصدمات الإيجابية التي تنجم عن الإنفاق الحكومي تبطئ النمو الاقتصادي وترفع معدل البطالة.

(٢) هناك تأثيرات لأنواع مختلفة من النفقات الحكومية على النمو والبطالة، حيث يكون للتحويلات والإعانات تأثير أكبر من المشتريات الحكومية.

(٣) العلاقة السببية تمتد من مسار الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي ومعدل البطالة. ويرجع المعدل المرتفع للبطالة لسببين رئيسين: أولهما هو إعتماد الحكومات خطط عامة للتوظيف وعدم إدراج التوظف كأولوية تأتي في مقدمة خطط التنمية. وثانيهما، يتمثل في التعامل مع توليد فرص العمل من خلال تدابير جزئية ومتفرقة، بمعنى عدم وجود إستراتيجية شاملة للتوظيف[٣٩].

---

[37] Samuel Adarkwa, Francis Donkor and Edmund Kyei (2017), the Impact of Economic Growth on Unemployment in Ghana: Which Economic Sector Matters Most? The International Journal of Business & Management, Vol 5 Issue 4 April, p1. (ISSN 2321–8916).

[38] Siyan Wang and Burton A. Abrams (2011), Government Outlays, Economic Growth and Unemployment: A VAR Model, Alfred Lerner College Working Paper Series, University of Delaware, August 4.

[39] ElMeghrbel , Nehal (2007), THE IMPACT OF RECENT MACRO AND Labor MARKET POLICIES ON JOB CREATION IN EGYPT, The Egyption Center of Economic Studies (ECES), Working Paper No. 123,Cairo, May, p19.

القسم الثانى: قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في مصر بإستخدام ARDL

تعتبر نماذج ARDL من الأساليب الأكثر تطوراً في تقدير نماذج الاقتصاد القياسي الخاصة بالسلاسل الزمنية، ويستخدم لدراسة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنييتين غير متكاملة من نفس الدرجة أو متكاملة من نفس الدرجة (مستوى التكامل I(0) او I(1)). ويتم اختبار التكامل المشترك بإستخدام ARDL من خلال أسلوب " إختبار الحدود" Bound Test المطور من قبل [٤٠](Pesaran et al. 2001) ، حيث يتم دمج نماذج الإنحدار الذاتيp) Autoregressive Model, AR) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر. وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة أهمها ما يلي:

١. يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة I(0) أو متكاملة من الرتبة I(1) أو متكاملة من درجات مختلفة، فضلاً عن أنه يجب التأكد من أنها تكون غير متكاملة من الرتبة I(2). أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير موجودة لكل المتغيرات محل الدراسة.
٢. تتسم طريقة ARDL بنتائج تطبيقية ذات كفاءة عالية، خاصة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيراً، وهذا على عكس معظم إختبارات

[40] Pesaran, M. H., Shin, Y., and Smith, R. J. (2001), "Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships," Journal of Applied Econometrics, 16 (3), 289-326.

التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.

٣. أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل والقصير معاً في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين. ومن خلال هذه المنهجية التي قدمها Pesaran يمكن تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير، وهذه المعلمات تكون جيدة وغير متحيزة وأكثر دقة من الطرق السابقة للكشف عن التكامل المشترك[٤١].

ويتم تحديد وتقدير العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر من خلال اختبار فرضية الدراسة ومفادها عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر. ومن ثم يتضمن هذا القسم كل من مصادر البيانات والتحليل المبدئي لها من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة لفحص درجة سكون متغيرات الدراسة بالإضافة إلى إجراء اختبار التكامل المشترك لفحص إمكانية وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل من عدمها. ويظهر الجدول رقم (١) توصيف المتغيرات ومصادر الحصول عليها.

[41] Tamirat Beyene, Inderjeet Singh (May- June 2019), Effectiveness of Monetary Policy on Industrial Growth of Ethiopia: ARDL Modeling on Monetary Framework, Journal of Economics and Finance, VOL 10, Issue 3 Ser. I, PP 01-13.

جدول رقم (١) توصيف متغيرات النموذج ومصادر الحصول عليها

المتغير	آلية حسابه	المصدر
معدل النمو الاقتصادي GDP	إجمالي الناتج المحلي في السنة الحالية – إجمالي الناتج المحلي في السنة السابقة/ إجمالي الناتج المحلي في السنة السابقة.	قاعدة بيانات البنك الدولي
معدل البطالة Une	عدد المتعطلين / إجمالي قوة العمل * ١٠٠	قاعدة بيانات البنك الدولي

المصدر: بناء الجدول اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولى

ويتم إتباع الخطوات التالية في بناء وإختبار نموذج الدراسة :

أولا : الرسم البياني للسلسلة الزمنية : يشير الشكل رقم (٣) إلى حالة من التذبذب الحاد في معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فقد شهد معدل البطالة ارتفاعاً وانخفاضاً (غير مستقر نسبياً)، ففي الوقت الذي شهد فيه معدل النمو الاقتصادي، تراجعا من ٥.٦٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ١.١٪ عام ١٩٩١ إنخفض معدل البطالة قرابة ٠.٥٪ ومع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إرتفع أيضا معدل البطالة. ومع إرتفاع معدل النمو الاقتصادى من ٤.٦٪ فى عام ١٩٩٥ إلى ٦.٤٪ فى عام ٢٠٠٠ تزايد معدل البطالة مجددا بعد فترة إنخفاض مسجلا ١١.٢٪ على خلفية التراجع الحادث في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٤. ومع ارتفاع معدل النمو إلى ٧.٢٪ فى عام ٢٠٠٨ تراجع معدل البطالة إلى ٩.١٪. ومع وجود إضطراب سياسي منذ ٢٠١١ ، وتراجع معدل النمو الاقتصادي، تزايد معدل البطالة لأعلى مستوياته خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، ليبلغ ١٣.٢٪ عام ٢٠١٢.

ورغم التراجع إلى ١١.٣٪ فى عام ٢٠١٨ وارتفاع معدل النمو الاقتصادى، لم يزل بعد مرتفعا ولم يعد إلى أدنى مستوياته خلال الفترة المذكورة.

شكل (3)
تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (1990-2018)

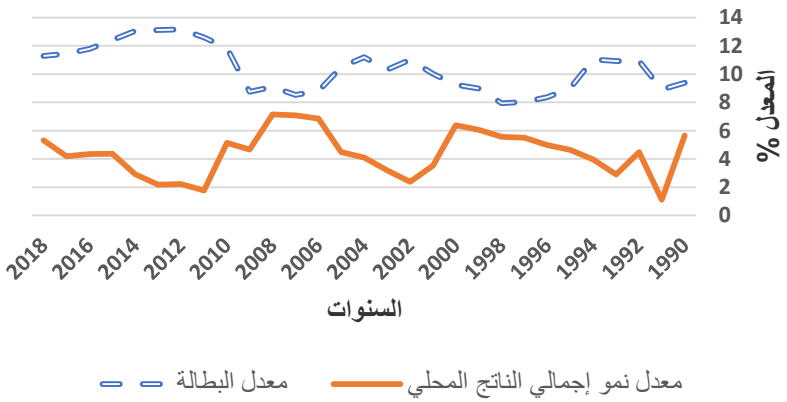

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

ثانيا : اختبارات جذر الوحدة : يوضح الجدول رقم (٢) نتائج اختبار السكون (الاستقرارية)، والتي فيها يظهر أن متغير معدل النمو الاقتصادي مستقر في المستوى عند قيمة احتمالية (٠.٠١٥٠) وهي أقل من مستوى المعنوية عند ٥٪. وفي المقابل، لم يكن متغير معدل البطالة مستقرا بقيمة احتمالية (٠.٤٢٩٨) وهى أعلى من مستوى المعنوية عند ٥٪. وقد تم إعادة الاختبار واستقرت السلسلة الزمنية لمتغير البطالة في الفرق الأولي. وقد تبين خلو النموذج من متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية، لذا بات من الممكن إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL في هذه الحالة.

جدول رقم (٢) إختبارات السكون للسلاسل الزمنية معدل نمو الناتج ومعدل البطالة

المتغير	فترة التباطؤ	قيمة إحصائية ADF المحسوبة	قيمة P-value	التعليق
GDP g	0	-3.53559	0.0 50	السلسلة ساكنة في المستوى
Une-r	0	-1.680542	0.4298	الفرق الأولي للسلسلة غير ساكنة في المستوى ولذا تم إعادة الإختبار
Une-r I(1)	0	-4.61842	0.0013	السلسلة ساكنة في الفرق الأولي

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على برنامج إفيوز ١٠.

ثالثا : نتائج إختبار OLS : يظهر الجدول رقم (٣) معنوية متغيرات الدراسة في اختبار المربعات الصغرى، وإن إنخفضت مستوى R المفسرة للتغيرات التي يحدثها المتغير المستقل في المتغير التابع (٠.٣٥٥١٥٣).

جدول رقم (٣) نتائج إختبار المربعات الصغرى لمتغيرات النموذج

Dependent Variable: UNE__R
Method: Least Squares
Sample: 1990 2018- Date: 01/30/20 Time: 18:44
Included observations: 29

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	-3.856217	0.156431	-0.603233	GDP_G
0.0000	17.90244	0.728741	13.04623	C

10.40117	**Mean dependent var**	0.355153	R-squared
1.620764	**S.D. dependent var**	0.331270	Adjusted R-squared
3.467769	**Akaike info criterion**	1.325394	S.E. of regression
3.562066	**Schwarz criterion**	47.43010	Sum squared resid
3.497302	**Hannan-Quinn criter.**	-48.28266	Log likelihood
1.152614	**Durbin-Watson stat**	14.87041	F-statistic

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على برنامج إفيوز ١٠.

رابعا: نتائج اختيار Bound test، يوضح الجدول رقم (٤)، أن قيمة F-static تسجل ٤.٣٠١٧٠٤ وهي قيمة أعلى من جميع مستويات المعنوية عند ١٠٪ و ٥٪ و٢.٥ % و١٪. بما يعني وجود رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وقبول الفرض البديل، الذي يقول أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

جدول رقم (٤) نتائج اختبار التكامل المشتركBounds Test

Null Hypothesis: No levels relationshipF-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	4.301704	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	k
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		
	Finite Sample: n=30		25	Actual Sample Size
3.797	3.303	10%		
4.663	4.09	5%		
6.76	6.027	1%		

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على برنامج إفيوز ١٠

وتكون معادلة النموذج كالتالي:

EC = UNE__R - (-3.9960*GDP_G + 27.6842)

خامسا: اختبارات التحقق من سلامة النمـوذج: لقد تم اختيار أربع فترات تباطؤ لتحديد التكامل المشترك عبر Bound test، ووفقاً لمعايير البيانات (SIC، HQ، AIC) كما فى الشكل رقم (٤)، وذلك بتحديد حد أقصى أربع فترات تباطؤ زمني لكل المتغيرات، والذي يظهر قيمة F-static، التي تساوي (4.301704) في الجدول رقم (٤) وهي أعلى من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 10% ,5% ,1% وبفترتي إبطاء، أي أنها أكبر من الحد الأدنى للقيمة الحرجة. وهو ما يعني قبول فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ورفض الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الاقتصاد المصري.

شكل رقم (٤) اختبار المفاضلة بين فترات الإبطاء

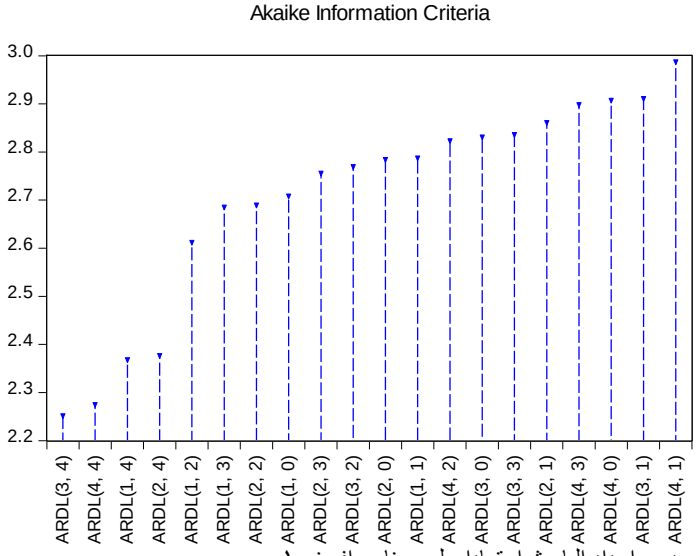

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على برنامج إفيوز ١٠.

٥/١ التوزيـع الطبيعـي : يبين الشكل البياني رقم (٥)، أن النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي، إضافة الى ذلك نتائج إختبار (Jarque–Bera) التي جاءت القيمة الاحتمالية له أكبر من مستوى ٥٪ ومنه يمكن قبول الفرض الذي ينص على أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

شكل رقم (٥) التوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج

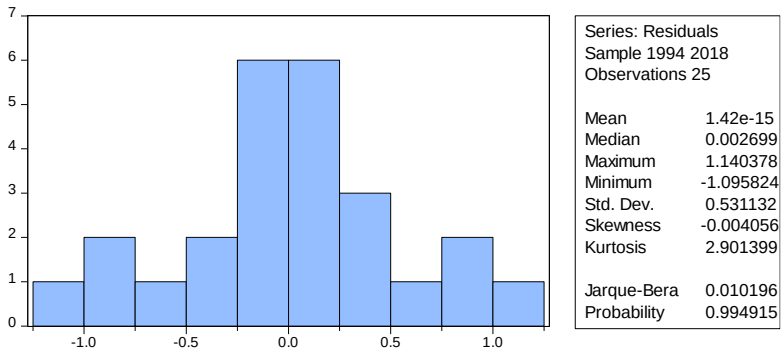

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على برنامج إفيوز ١٠.

٥/٢ اختبار ثبات التباين:

يظهر الجدول رقم (٥) اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ، باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط **Autoregressive Conditional Heteroscedasticity** بالانحدار الذاتي ARCH)Test) توضح إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر وذلك لأن قيمة (0.361392) F–static معنوية، وأكبر من ٥٪. كما توجد عده اختبارات للكشف عن مشكلة اختلاف التباين حيث استعان الباحث باختباري (Breusch–Pagan–Godfrey) و (White) لهذه الدراسة، وأوضح نتائج الاختبارين. كما يشير الجدول رقم (٦) أن نموذج (ARDL 3,4)

خالي من مشكلة عدم تجانس التباين، حيث جاءت القيمة الجدولية اكبر من القيمة المحسوبة لكلا الاختبارين، وكذلك مستوى المعنوية جاء أعلى من مستوى الدلالة ٥ %. وقد تبين النتائج خلو النموذج المقدر من الارتباط التسلسلي للبواقي من الرتب الأعلى وذلك باستخدام اختبار (Breusch – Godfrey) عند الدرجة الاولى بقيم احتمالية عند (٠.٣٤٨٦) جاءت أكبر من مستوى معنوية ٠.٠٥، وبالتالي فإن فرضية وجود إرتباط تسلسلي في سلسلة البواقي تم رفضها، كما أن القيم المحسوبة لمضاعف لاغرنج (LM) جاءت أقل من القيم الحرجة البالغة قيمتها (١.٢١٩٣٨١).

جدول رقم (٥) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

0.7030	Prob. F(2,14)	0.361392F-statistic
0.5414	Prob. Chi-Square(2)	1.227322Obs*R-squared

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.3486	Prob. F(8,16)	1.219381F-statistic
0.3043	Prob. Chi-Square(8)	9.469066Obs*R-squared
0.8842	Prob. Chi-Square(8)	3.687316Scaled explained SS

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على برنامج إفيوز١٠.

٣/٥ اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج :

يتضح من خلال الشكل رقم (٦) أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

شكل رقم (٦) اختبار الاستقرار الهيكلى للنموذج

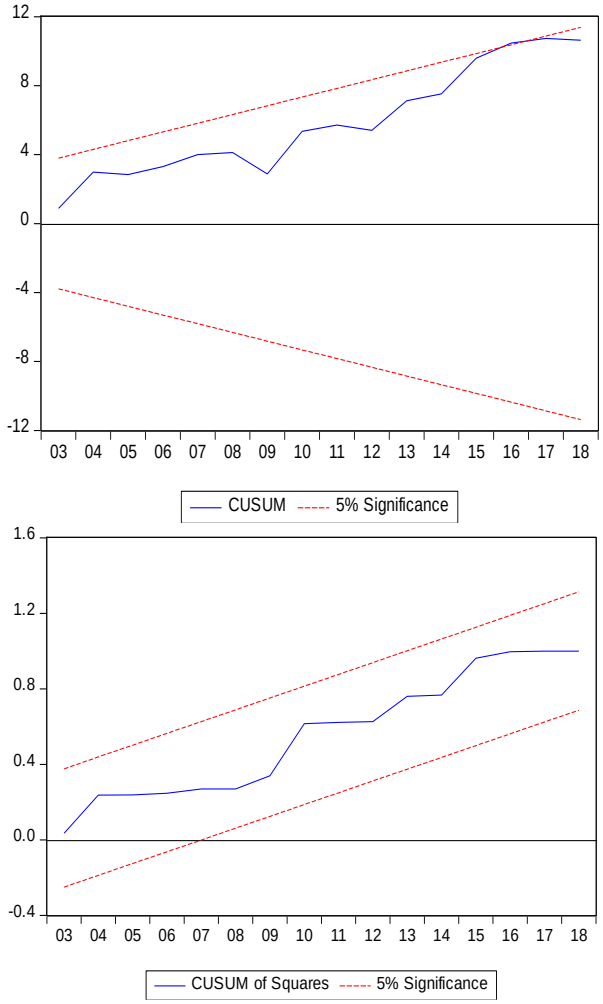

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على برنامج إفيوز ١٠

سادساً: اختبار السببية تودا ياما ماتو: يظهر الجدول رقم (٦)، نتيجتين أولاهما في ظل الاحتمالية Prob تساوي (٠.٠٠٣٦) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، لذا نرفض فرض العدم القائل بأن النمو الاقتصادي لا يسبب البطالة ونقبل الفرض البديل الذي يقول أن النمو الاقتصادي يسبب البطالة. وكانت النتيجة الثانية، في ظل الاحتمالية Prob التي تساوي (٠.٠٠٠٠)، وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، بما يعني رفض فرض العدمي القائل أن البطالة لا تسبب النمو الاقتصادي، ونقبل الفرض البديل القائل أن البطالة تسبب النمو الاقتصادي. بما يعني وجود علاقة سببية ثنائية في الإتجاهين من النمو الاقتصادي نحو معدل البطالة ومن معدل البطالة نحو النمو الاقتصادي.

جدول رقم (٦) نتائج اختبار السببية للنموذج

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Sample: 1990- 2018
Included observations: 27

Dependent variable: UNE__R			
Prob.	**df**	**Chi-sq**	**Excluded**
0.0036	2	11.22610	GDP_G
0.0036	2	11.22610	All
Dependent variable: GDP_G			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0000	2	23.87406	UNE__R
0.0000	2	23.87406	All

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على برنامج إفيوز ١٠.

ويوضح الشكل رقم (٧) أن جميع النقاط داخل الدائرة على مستوى الجذور المقلوبة وبالتالى فأن النموذج مستقر.

الشكل رقم (٧)

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

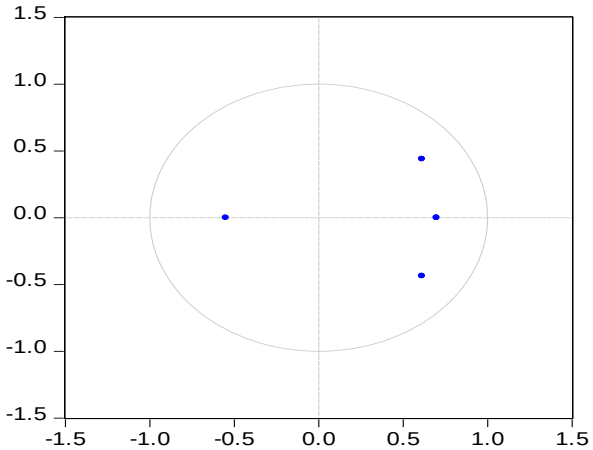

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على برنامج إفيوز ١٠

سابعاً: التحليل الاقتصادي للنموذج :

يعد تحقيق النمو الاقتصادي وإستدامته الهدف الأول الذي تسعى جميع الدول نحو تحقيقه، وفي ذات الوقت تسعى جميع الدول نحو الوصول إلى التوظف الكامل لعنصر العمل والحد من بطالته، التي إما أن تكون قوة دافعة لهذا النمو أو تبقى أحد تبعاته في حالة معاناة الدولة من ظاهرة النمو بلا فرص عمل. ومع وجود أداء إقتصادي ضعيف وغير مستقر صاحب معدل نمو اقتصادي في الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٠) وهو ما يعني أن معدل النمو الاقتصادي لم ينعكس في شكل زيادة في فرص العمل خلال الفترات

٢٠٠٤-٢٠١٠، ومع الأجراءات التى تتخذها الدولة خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٨ لتحسين معدل النمو الاقتصادى خلال تلك الفترة أدى إلى انخفاض معدل البطالة نسبياً، ولكن لا تزال قدرة هذا النمو على خلق فرص العمل محدودة حتى نهاية فترة الدراسة وان تحسنت مع الحوافز وزيادة معدلات النمو الاقتصادى حلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، إذ أن محتوى الشغيل في النمو غير كاف لإستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد لسوق العمل والمهارات والتخصصات المطلوبة والتقنيات التكنولوجية فى العمل، ويمكن أن تعزى هذه الظاهرة في الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة إلى عدة أسباب كما يلي:

١. **عدم توازن مصادر النمو على مستوى القطاعات الأقتصادية**، حيث إتسم النمو في مصر خلال فترة التسعينات بالاعتماد على مصادر ايرادات قناة السويس والسياحة. وقد شهدت فترة الدراسة تراجع القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالى التي تراجعت من ١٨.١٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ١١.٣٪ فى عام ٢٠١٤ ثم تحسنت تحسن طفيفاً فى عام ٢٠١٦ حيث بلغت ١١.٧٪ وأخيراً ١١.٢٪ عام ٢٠١٨، فيما إرتفعت بشكل طفيف القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالى ٣٢.١٪ إلى ٣٤.٩٪ بين عامي ١٩٩٢ و٢٠١٨، كما أن مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية المصرية فى الناتج المحلى الإجمالى ما زالت متواضعة وان تحسنت بنسبة بسيطة حيث بلغت ١٦.٨٪ فى عام ٢٠١٦ مقابل ١٦.١٪ فى عام ٢٠١٠. وكما هو موضح بالشكل رقم (٨) بلغت حوالى ١٦.٤٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٨ بينما بلغت فى كوريا الجنوبية

وماليزيا[٤٢] نحو ٢٩.٤٪، ٢١.٦٪ على الترتيب. وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة والتقارير الحديثة ذات الصلة إلى أنه لكى يقوم قطاع الصناعات التحويلية بالدور المنوط به في النمو الاقتصادى والتنويع الهيكلى في الاقتصاد والمساهمة فى التشغيل ينبغى أن تتروح مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلى الإجمالي ما بين(٢٥٪ إلى ٣٠٪)، مما ينعكس في تنمية المهارات وتوفير فرص للعمالة وتحفيز نمو القطاعات الأخرى عبر الروابط الأمامية والخلفية[٤٣]. وذلك يعنى أن النمو الذي حدث في الاقتصاد المصري في فترات معينة لم يكن مرتبط بقطاعي الصناعة أو الزراعة، وكان يتركز فى قطاعات الخدمات والعقارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتك في ذات الوقت تزايدت مساهمة قطاعات الخدمات من ٤٩.٦٪ في ١٩٩٠ إلى ٥١.٥٪ عام ٢٠١٨. وعلى الرغم من تزايد معدلات النمو خلال فترة الدراسة لا يزال القدرة على خلق الوظائف يمثل تحديا، وبالتالى فأن نمو القطاعات الزراعة والصناعة مازال نمو احتوائى وغير مستدام.

[42] **https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators**

[٤٣] **لمزيد من التفاصيل أنظر:**

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٢٠١٦)، تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦: دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، نظرة عامة، ص ٧.
- إجلال راتب وآخرون (٢٠١٣)، بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، رقم (٢٤٨)، ص ٢٦- ٢٧ .

شكل رقم (٨)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٨)

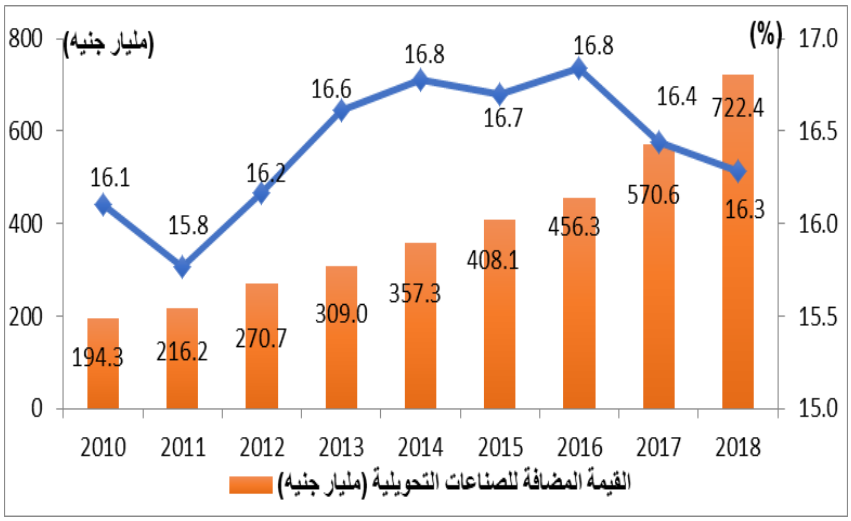

المصدر: تم إعداده اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولى مؤشرات التنمية في العالم
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

ويوضح الشكل رقم (٩) العلاقة بين الإنتاجية للقطاعات المختلفة ونسب التشغيل في عام ٢٠١٨ وفقاً لدراسة أجرها البنك الدولى[٤٤] ويتضح منه أن أغلب القطاعات الرئيسية ذات القيمة المضافة العالية لم تحقق زيادة في انتاجيتها وهو ما يحد قدرتها على التوسع وخلق وتوفير المزيد من فرص العمل. ففى حين حققت الصناعات التحويلية بالقطاع

[44] WB (November 2020), Egypt Economic Monitor From Crisis to Economic Transformation: Unlocking Egypt's Productivity and Job Creation Potential, PP.49.

العام نمواً في الإنتاجية حدث انخفاض في الإنتاجية، كما أوضح تقرير اقتصادى[٤٥] أن اتجاه معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى يرتفع بمستوى يكاد يتوازى أو أعلى من مستوى التشغيل خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٨، كما أن معدلات الإنتاجية الكلية في مصر مازالت متواضعة نفس الفترة حيث تنمو بمعدل نمو ثابت حوالى ١٪ تقريباً خلال نفس الفترة، مما يستدعى **الأهتمام برفع الانتاجية لحفز النمو الاقتصادى** لارتباطه بالتشغيل ورفع القدرات والمهارات، لما له من تأثير على خفض معدلات البطالة المتوقعة.

شكل رقم (٩)

التغير في الانتاجية على مستوى القطاعات الاقتصادية ونسب التشغيل في عام ٢٠١٨

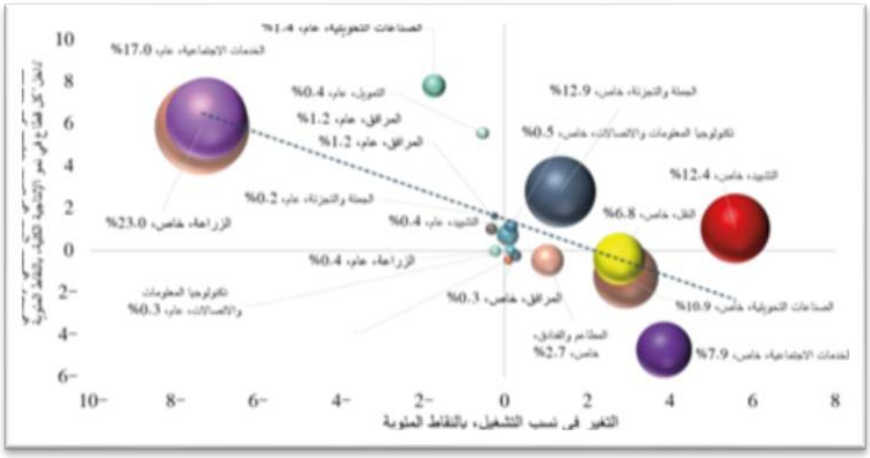

Source: WB (November 2020), Egypt Economic Monitor from Crisis to Economic Transformation: Unlocking Egypt's Productivity and Job Creation Potential.

[٤٥] معهد التخطيط القومى (٢٠١٨)، تقرير حالة التنمية فى مصر ٢٠١٨، ص ص ٧١- ٧٤.

٢. **إنخفاض كفاءة سوق العمل وتعدد مشكلاته،** وأهمها ندرة وعدم دقة البيانات الرسمية وإختلافها في بعض الأحيان مع ما تنشره المؤسسات الدولية، فضلاً عما يعانيه سوق العمل من الجمود وعدم المرونة. فضلاً عن وجود العديد من الإختلالات الهيكلية والتي يتمثل أهم صورها في[٤٦]: عدم التوافق بين العرض والطلب من حيث الأعداد والمهارات، والتحديات المتعلقة بمهارات ومؤهلات قوة العمل، ولا تزال نواتج النظام التعليمي غير ملائمة والتدريب مما أفرز معدلاً للبطالة تزامن مع عجز في كثير من التخصصات، وكذلك الإختلال فى قطاعات التشغيل السلعية والخدمية لصالح الأخيرة وخاصة الحكومية منها، وكذلك أن عدد المنشآت الإنتاجية في القطاع الخاص غير الرسمي يبلغ ٢ مليون منشأة، مقابل ١.٧ مليون منشأة بالقطاع الخاص الرسمي. وقد انعكس ذلك في مؤشرات سوق العمل حيث يلغ ترتيب مصر (١٣٠) على مستوى ١٣٨ دولة في مؤشر سوق العمل في تقرير التنافسية العالمى ٢٠١٨[٤٧] مقارنة بترتيب (٧٥، ١١٤، ١١٩) في دول الهند والبرازيل والمغرب على الترتيب.

٣. **ضعف قدرة أساليب الإنتاج المستخدمة في إستيعاب أعداد كبيرة من العمال** [٤٨]، فتكوين النمو موازى في تأثيره على أداء سوق العمل مع أوضاع معدل النموالإقتصادي ومدى إستدامته، فبالرغم من تحقيق معدل نمو تجاوز في بعض

[46] WB (November 2020), Ibid, pp. 48-52.

[47] WEF (٢٠١8), The Global Competitiveness Report 2018.

[٤٨] يرجع هذا السبب بالأحري إلى ما يطلق عليه " مؤشر الكثافة التشغيلية للنمو الإقتصادي " ومؤشر "مرونة التشغيل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ". وفي هذا الصدد فإن قضية محتوى التشغيل في النمو تكتسب أهمية خاصة في الإقتصاد المصري ، شأنها في ذلك شأن غالبية الدول النامية ذات الوفرة في الأيدي العاملة.

السنوات حاجز ٧٪ ، إلا أنه لم ينعكس على مستوى التشغيل.[49] ومن ثم لم تعد العوامل الداعمة للنمو الإقتصادي تمارس الدور الذي كانت تقوم به من قبل، خاصة مع حدوث تغير هيكلي في بنية الإقتصاد المصري لصالح القطاعات الخدمية.

٤. **اختلال فى العلاقة بين الأداء الكلي وأداء سوق العمل،** ولعل مكمن الخلل في ذلك يتلخص في ما إنتهت إليه دراسة (Haq and Zaki ,2015)[50]، من أن سياسات الإقتصاد الكلي لم يكن لها تأثير مباشر في خلق فرص العمل في مصر وكذلك غياب التنسيق بين سياسات الإقتصاد الكلي وأوضاع سوق العمل خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)، وان تحسنت بعض مؤشرات سوق العمل خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٥. **عدم الإستغلال الأمثل النمو السكاني،** والتعامل معه على أنه عبء ويمثل أحد التحديات التي تواجه الإقتصاد المصري، حيث يثور جدل واسع حوله. فبينما يرى فريق أن النمو السكاني عبئاً على النمو الإقتصادي ومعوقاً له، يرى فريق آخر أن النمو السكاني فرصة لا تتكرر ولفترة محدودة ويمكن إستغلالها في تحقيق قفزة في النمو الإقتصادي، والاستفادة من الموارد البشرية المتاحة، إذ يتحول الهيكل العمري للسكان من هيكل ترتفع فيه نسبة المعالين من السكان صغار السن إلى هيكل ترتفع فيه نسبة السكان في سن العمل ، وهوما يتيح فرصة مهمة لدفع النمو إذا ما

[49] نجلاء الأهواني ونهال المغربل،(٢٠٠٨)/ كثافة التشغيل في نمو الإقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية، المركز المصري للدراسات الإقتصادية ، ورقة عمل رقم ١٣٠، القاهرة، مارس، ص١٥.

[50] Tariq Haq and Chahir Zaki (2015), ,Macroeconomic policy for employment creation in Egypt : Past experience and Future prospects, Employment Policy Department Employment ,Working Paper No 196 , ILO, Geneva 26.

إنتهجت السياسات الكفيلة والتدابير اللازمة لإدارة هذه الفرصة وإستغلالها الإستغلال الأمثل[٥١]. ولا تزال هناك تحديات كبيرة فى حالة ثبات معدل النمو السكانى حيث سيترتب علية زيادة فى السكان إلى حوالى١٣٢,٣ مليون نسمة عام ٢٠٣٠ حسب تقديرات البنك الدولى مما يؤثؤ على مشكلة البطالة.

٦. **تراجع المستوى العام للأجور الحقيقية** وعدم قيامها بدور كبير في دفع النمو الاقتصادي وذلك فى ظل التضخم الركودي المزمن الذي تعانيه مصر منذ سنوات طويلة، والذي زادت حدته منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما تلاها من حالة عدم إستقرار اقتصادي وان تحسن فى الفترة الأخيرة.

٧. تزايد سوق العمل غير الرسمي، وتزايد دوره خاصة في السنوات التالية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما تلاه من مشكلات كيفية حساب الناتج وحساب عدد العمالين به.

٨. **ضعف الإنفاق الحكومي، المرتبط بخلق مزيد من الوظائف** سواء بشكل مباشر في الحكومة أو بشكل غير مباشر، وتخلي الدولة عن سياسة تعيين الخريجين أو التقليل من التعينات. في الوقت الذي لم يسع القطاع الخاص كافة الداخلين الجدد في سوق العمل.

وتجدر الأشارة إلى تحسن معدلات النمو الاقتصادى خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ مقارنة بالفترة من ٢٠١١- ٢٠١٣ من ٢.٢٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٤.٤٪ في عام ٢٠١٦، و٥.٣٪ عام ٢٠١٨ و بالتزامن مع هذا حدث انخفاض في معدلات البطالة من ١٣.١٪ في عام ٢٠١٣ إلى ١١.٨٪ في ٢٠١٦ و١١.٣٪ في عام ٢٠١٨، وحالياً إلى ١٠.١٪

[٥١] هبة أحمد نصار وسمية أحمد عبد المولى، (٢٠٠٧)، النمو السكاني في مصر وتحديات سوق العمل ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٨٥، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير ، ص٢٣.

في عام ٢٠١٩ وفقاً لأحدث بيان صدر عن البنك الدولى[٥٢] ويرجع التحسن في هذه الفترة إلى الأهتمام بالمشروعات القومية الكبيرة كثيفة العمالة مثل: المدن والطرق الجديدة والتجمعات الصناعية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في العديد من القطاعات الصناعة حوالى ١٧.٩٪ في عام ٢٠١٨ واكتشافات الغاز الطبيعى وزيادة الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية، ولكن مع تأثيرات أزمة كورنا في ٢٠٢٠ على معدل البطالة في مصر يستلزم ضرورة اتخاذ المزيد من الاجراءات لتحفيز الأنشطة الأقتصادية وتوجيه المزيد من الدعم للمشروعات الابتكارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولكن من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في مصر خلال عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ١٠.٣٪ طبقاً لتقديرات صندوق الدولى[٥٣]، وقد توقع تقرير اقتصادى[٥٤] ارتفاع معدل البطالة إلى ما بين ١٣.٤٪ – ١٩٪ خلال النصف الثانى من ٢٠٢٠، بافتراض سيناريوهات والمشتغلين في مصر، تتأرجح ما بين متفائلة ومتشائمة.تى نهاية ٢٠٢٠ ومعظمهم فى قطاعات الصناعات التحويلية تجارة الجملة والتجزئة والنقل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالأضافة إلى عودة بعض العمالة المصرية إلى سوق العمل المصرى.

ثامناً: التوقعات المحتملة لتأثيرات فيروس كورنا على البطالة في مصر

في ضوء التطورات المتلاحقة لانتشار فيروس كورنا يصعب قياس ومعرفة أثر على البطالة ولذا تم الاسترشاد ببعض الدراسات التى أصدرتها المنظمات الدولية وتوقعاتها تجاه النمو الاقتصادى والبطالة لصعوبة قياس أثرها على النواحى الاجتماعية حيث

[52] https://data.albankaldawli.org/

[٥٣] المركز المصرى للدراسات الاقتصادية (أبريل ٢٠٢٠)، الاقتصاد غير الرسمى، سلسلة رأى في أزمة ، العدد ٧.

[٥٤] المركز المصرى للدراسات الأقتصادية (نوفمبر ٢٠٢٠)، متابعة آثار كوفيد ١٩ على الأقتصاد المصري - سوق العمل المصري، رأى في خبر، العدد ٢٣، ص ٨.

تحدث تغيرات كل يوم في الأصابات وما يترتب عليها من آثار على النمو الاقتصادى والتشغيل والبطالة، وقد توقعت عدة دراسات[٥٥] أعدتها "الأمم المتحدة" بشأن التكلفة المالية والبشرية للوباء أن مستويات الفقر والبطالة فى العالم ستزيد، حيث تعتبر أول مرة ربما تتزايد فيها معدلات الفقر في العالم في غضون ٣٠ عامًا، مما يطرح تحديًا حقيقيًّا أمام تحقيق هدف التنمية المستدامة بشأن **تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة وتوفير العمل اللائق للجميع** ، ومن نتائج هذه الدراسات اوضحت **أن التأثيرات تتمثل فيما يلى**[٥٦]:

[٥٥] **لمزيد من التفاصيل يتم الرجوع إلى:**

– منظمة العمل الدولية الخاصة (مارس ٢٠٢٠)، معايير منظمة العمل الدولية بشأن فيروس كورونا.

-PAUL BLAKEDIVYANSHI WADHWA (14 DECEMBER, 2020), The impact of COVID-19 in 12 charts, world bank.

- WE (JUNE 2020) Global Economic Prospects.

[٥٦] **تم الرجوع إلى** مايلى:

- المركز المصرى للدراسات الأقتصادية (نوفمبر ٢٠٢٠)، متابعة آثار كوفيد ١٩ على الأقتصاد المصري - سوق العمل المصري، مرجع سابق، ص ص ٤-٦.

- معهد التخطيط القومى (مايو ٢٠٢٠)، سلسلة أوراق سياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورنا على الاقتصاد المصرى: التداعيات المحتملة لأزمة كورنا على الفقر في مصر، الاصدار رقم (٧)، ص ص ١٧-١٨.

- WB (November 2020), Egypt Economic Monitor From Crisis to Economic Transformation: Unlocking Egypt's Productivity and Job Creation Potential.

- زيادة أعداد المتعطلين عن العمل نتيجة تراجع فرص العمل أو فقدان بعض الوظائف.
- زيادة نسبة بطالة الشباب خاصة في قطاعات الخدمات الغذائية (المطاعم)، والأنشطة الترفيهية (دور السينما والمسارح)، وما يرتبط بها من خدمات النقل (سيارات الأجرة وأوبر).
- تغير المهارات المطلوبة والمهارات الرقمية الحديثة المطلوب لسوق العمل والتغيرات المرتبطة بالعمالة في القطاع الصناعي والصناعات التحويلية والتى تختلف وفقاً لطبيعة كل صناعة وحسب سرعة توجه إلى التحول الرقمي الذى تسعى الدولة إلى تطبيقها وخاصة فى ظل تداعيات فيروس كورنا.
- خروج بعض الفئات من سوق العمل وخاصة أصحاب الخبرات المتراكمة، ولعل ذلك يرجع إلى مستوى التعليم المنخفض بين أصحاب المؤهلات المتوسطة والمهارات المنخفضة وسرعة الاستغناء عنهم وتسريحهم من وظائفهم.
- قدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عدد المعرضين لفقد وظائفهم بنهاية ٢٠١٩-٢٠٢٠ بنحو ٨٢٤ ألف عامل، وفي حال استمرار الأزمة حتى نهاية ٢٠٢٠، فمن المتوقع أن يصل العدد إلى ١.٢ مليون فرد، معظمهم في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والنقل التخزين والصناعات التحويلية وخدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة بالأسر، والسياحة. بالأضافة إلى العمالة العائدة من الخارج وخاصة دول الخليج[٥٧].

[٥٧] **لمزيد من التفاصيل يتم الرجوع إلى**:
- ايمان الشربينى وأخرون (أكتوبر ٢٠١٦)، الاجراءات إلجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٧٥).

وتجدر الأشارة هنا إلى أن المصريين العالقين بالخارج يمثلون عددًا من المحافظات المختلفة في الصعيد والوجه البحرى ومحافظات أخرى، وهو ما يمكن استثماره فى الاستفادة من طاقاتهم ومهاراتهم فى مجموعة من البرامج التى تساعد على التنمية الشاملة اذا ماتم تقديم البرامج التدريبية المناسبة لهم وتوفير فرص العمل التى تتوافق مع امكانياتهم وتتواءم مع المزايا النسبية لكل محافظة ومنطقة، حيث أن لكل محافظة ميزة تنافسية مختلفة وتتمتع بموارد مختلفة، لتوطين أهداف التنمية المستدامة وتخفيض معدل البطالة.

المبادرات والجهود المبذولة في الأهتمام بالتشغيل وتخفيض البطالة ومواجهة تأثيرات فيروس كورونا في مصر

- القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتم نشر القانون بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر ٢٠٢٠.
- برامج عمل الحكومة والتى تستهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال التشغيل وخلق فرص عمل وتحقيق نمو مستدام.

- مها محمد الشال ومحمد السعيد (يوليو ٢٠٢٠)، دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى تنمية الصناعات الحرفية والتراثية، دراسة تطبيقية، ماجستير مهنى فى التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى.
- مها محمد الشال، (٢٠١٧)، " انشاء جهاز لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، آراء في سلسلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، العدد ١٨ ، ٢٠١٧/٣/١١.
- المواقع الألكترونية لعدة وزارات (التخطيط والتنمية الاقتصادية، التضامن، المالية، التجارة والصناعة، الهجرة وشئون المصريين بالخارج)
- الموقع الألكترونى البنك المركزى المصرى
- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية (مارس ٢٠٢٠)، تحويلات العاملين بالخارج، رأى في أزمة، العدد ١.

- اطلاق مبادرة الشمول المالى منذ عام ٢٠١٧ والتى تستهدف استيعاب أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المصرفى وخاصة الشريحة محدودة الدخل، والمرأة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مبادرات البنك المركزى لزياده القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم في التشغيل للشباب، ومبادرات لتشغيل الشباب ودعم الأفكار الرائدة والمبتكرة مثل مبادرة رواد النيل ٢٠٢٠.
- جهود وزارة التضامن في التدريب علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة المعارض وريادة الأعمال بالإضافة الي الرائدات الريفيات.
- المسح الصناعي الذي تم عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨ والذي شمل نحو ١٠٠ منطقة صناعية ب٢٧ محافظة، يمكن الاستفادة منه فى بناء قاعدة بيانات للموردين المحليين والترويج لها وتوفير فرص عمل حسب احتياجات المناطق الصناعية
- برامج التمويل في إطار مبادرة البنك المركزي المصري لتمويل المشروعات الصغيرة بسعر عائد ٥٪، ولكنه يشترط حجم مبيعات معينه
- مبادرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنك المركزى نحو ٢٠٠ مليار جنيه في صورة قروض جديدة، و توفير المعلومات لأصحاب المشروعات وتيسير وصولهم للبنوك وتوفير التدريب اللازم لهم لرفع فرص النجاح والتأكد من جدوى المشروعات بالتنسيق مع العديد من الجهات المعنية خاصة وزارة التجارة والصناعة واتحاد الصناعات المصرية والمعهد المصرفي المصري.
- صرف منحة استثنائية قدرة ٥٠٠ جنيه بإجمالى ٦٠ مليون جنيه لـ ١٢٠ ألف عامل غير منتظم المستوفين والمسجلين بقواعد بيانات بمديريات القوى العاملة على مستوى ٢٧ محافظة.

- فتح باب تسجيل هذه الفئة المتضررة من فيروس «كورونا» من خلال موقعها الإلكترونى
- منح العمالة غير المنتظمة منحة مقدرها ٥٠٠ جنيه تصرف على ٣ دفعات لمدة ٣ أشهر.
- صرف دفعات للعاملين وتحمل الأجازات في حالة الاصابة حتى لا يتضرر العامل ويفقد وظيفته أو أجره.
- المساندة الحكومية للفئات والقطاعات لأكثر تضرراً مثل قطاعات التشيد والبناء.
- تخفيض وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مستهدفاتها للنمو الاقتصادى ليصل إلى ٤.٢٪ في ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنمو قدره ٥.٦٪ في عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
- **مبادرة مصر هتعدي لوزارة التخطيط** بمشاركة عدد من رجال الأعمال وذلك بغرض عدم تسريح العمالة خلال فترة الإجراءات الاحترازية المشددة التي أعلنت عنها الحكومة خلال فترة انتشار فيروس كورونا.
- **مبادرة نورت بلدك** بالتعاون بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالتعاون مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين والتي تهدف[٥٨] لعمل حصر شامل لجميع العائدين من الخارج الذين فقدوا وظائفهم نتيجة انتشار وباء كوفيد ١٩ وذلك تمهيدا لوضع آلية مناسبة في المرحلة القادمة من اجل دمجهم في منظومة العمل المصرية وتوفير عمل مناسب لهم، حيث أن معظم العائدين المصريين من دول الخليج، من العمالة الماهرة والتي تعد قوة بشرية هائلة يجب تعظيم الاستفادة منها وإشراكهم في عملية التنمية من مشروعات قومية في كافة المجالات والتي من الممكن أن تكون بديلا جيدا لهم عن سفرهم وعملهم بالخارج بإقامة مخالفة أو بدون إقامة أو هجرة البعض الغير شرعية.

[٥٨] مواقع وزارة التجارة والصناعة و وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج ووزارة المالية.

النتائج والتوصيات والسياسات المقترحة:

هدفت الدراسة الحالية إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨). وبعد أن تبين إستقرارية متغيرات الدراسة وصلاحية إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، أظهرت الدراسة ما يلي :

- خلو النموذج المقدر من الارتباط التسلسلي للبواقي من الرتب الأعلى وذلك باستخدام اختبار (Breusch – Godfrey) عند الدرجة الأولى بقيم احتمالية عند (٠.٣٤٨٦) جاءت أكبر من مستوى معنوية ٠.٠٥. وبالتالي، فإن فرضية وجود إرتباط تسلسلي في سلسلة البواقي تم رفضها، كما أن القيم المحسوبة لمضاعف لاغرنج (LM) جاءت أقل من القيم الحرجة البالغة قيمتها (١.٢١٩٣٨١). بما يُعني أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.
- أظهر اختبار السببية لتودا يا ماتو نتيجتين أولاهما في ظل الاحتمالية Prob تساوي (٠.٠٠٠٣٦) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، لذا نرفض فرض العدم القائل بأن النمو الاقتصادي لا يسبب البطالة ونقبل الفرض البديل الذي يقول أن النمو الاقتصادي يسبب البطالة.
- أظهرت النتيجة الثانية، في ظل الاحتمالية Prob التي تساوي (٠.٠٠٠٠)، وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، بما يعني رفض فرض العدمي القائل أن البطالة لا تسبب النمو الاقتصادي، ونقبل الفرض البديل القائل أن البطالة تسبب النمو الاقتصادي. بما يعني وجود علاقة سببية ثنائية في الإتجاهين من النمو الاقتصادي نحو معدل البطالة ومن معدل البطالة نحو النمو الاقتصادي.

- زيادة دور قطاع الصناعة بالدور المنوط به في النمو الاقتصادى والتنويع الهيكلى في الاقتصاد والتشغيل، وتوجيه مزيد من الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات ريادة الأعمال.
- تراجع معدل البطالة فى الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ الإ أنه ما يزال القدرة على خلق البطالة يمثل تحدياً كبيراً.

وعلى ضوء ما تقدم، توصي الدراسة **بالسياسات المقترحة التالية :**

❖ **سياسات تربط بين التحول الاقتصادى والتشغيل**

- يتطلب التحول الاقتصادي في مصر إعادة توزيع العمال على قطاعات أكثر إنتاجية وأكثر قيمة مضافة، وتزويد العمال بالمهارات اللازمة في القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى وخاصة قطاع الصناعة والتقنيات الحديثة، ويتطلب ذلك الارتقاء برأس المال البشري وتحسين قدرات الشركات، خلق فرص عمل جديدة من خلال استهداف مجالات التكنولوجيا الحديثة والقطاعات الإنتاجية، واستهداف تشغيل الفئات الأقل تعليما نظرا للطبيعة المؤقتة لهذه الوظائف والمستوى المنخفض من المهارات المصاحبة لها.
- الاستفادة من قاعدة البيانات التي أتاحتها طلبات المتقدمين للحصول على إعانة الدولة لدعم متعطلي الأزمة التى قدمتها الدولة في التنسيق بين الوظائف المتاحة في القطاعات المختلفة وفقا للتخصصات المتعددة والباحثين عن عمل، كما يمكن الاستفادة منها في تحديث بيانات المتعطلين من حيث حالة التعطل والبحث عن عمل والرغبة به.
- التحول نحو سياسات النمو الاحتوائي/ النمو الشامل المستدام، والذي يتضمن الاستمرار فى وجود سياسة توازي بين تحقيق النمو وتوزيع ثمراته على كافة الفئات.

- الأهتمام برفع الانتاجية لحفز النمو الاقتصادى لارتباطه بالتشغيل ورفع القدرات والمهارات، لما له من تأثير على خفض معدلات البطالة المتوقعة.
- ربط سياسات الاقتصاد الكلي بسياسات العمل، وذلك عبر الموائمة بين صياغة سياسات متغيرات الاقتصاد الكلي وخلق فرص العمل وسياسات الحد من البطالة. العمل على إحداث توازن بين مصادر النمو الاقتصادي المختلفة، وذلك بإحداث توزان على مستوى قطاعات الاقتصاد القومي الخدمات والصناعة والزراعة، وتعزيز قدرة هذه القطاعات على خلق الوظائف.

❖ **<u>سياسات لتحسين أداء سوق العمل</u>**

- خلق فرص عمل للمتعلمين من خلال استهداف مجالات التكنولوجيا الحديثة والقطاعات الإنتاجية.
- استهداف تشغيل الفئات الأقل تعليماً نظرا للطبيعة المؤقتة لهذه الوظائف والمستوى المنخفض من المهارات المصاحبة لها، وتحسين مهاراتهم بالتدريب.
- استكمال العملية التعليمية والاهتمام بجودة التعليم للاستمرار في سوق العمل.
- الاستمرار فى زيادة مبادرات القطاع الخاص ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدنى فى تشغيل الشباب.
- استمرار تقديم دعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتشجيع مبادرات ريادة الأعمال للشباب.
- زيادة كفاءة سوق العمل، حيث أن مزيد من تعزيز قدرات سوق العمل الانتاجية يساعد على زيادة الانتاجية وزيادة مستوى التوظف.

- تعزيز رسمنة الاقتصاد المصري، والذي يتم عن طريق إصدار المزيد من التشريعات التي تحد من السمات غير الرسمية للنشاط الاقتصادي، وتدمج كل النشاطات الخارجة عن الصفة الرسمية في نطاق النشاط الاقتصادية.
- الأهتمام بالعمالة الماهرة وتدريب العمالة للمحافظة عليها وخاصة فى ظل تراجع دور بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى ظل التكنولوجيات.
- مراعاة التوزيع الجغرافى للمشروعات وإستثمرارتها بما يوازن بين احتياجات الريف والحضر، واستهداف أكثر المحافظات معاناة من ارتفاع معدلات البطالة. ومن المهم أن يتم التركيز على المشروعات كثيفة العمل لتساهم بشكل فعال فى خلق فرص العمل.

❖ **مساندة الصناعات الأكثر تضرراً** وخاصة بعد أزمة كورنا وهي **الملابس والمنسوجات، والجلود، والصناعات الكيماوية، والأثاث وكذلك الصناعات الغذائية**. وفي هذا الصدد، ينبغى الإشارة الى أن مثل هذه التدخلات لصالح هذه الصناعات التصديرية قد يكون لها أثرها الإيجابى على تقليل البطالة للمرأة العاملة نظرا لتركز المرأة فى عدد من هذه الصناعات وعلى رأسها الملابس والمنسوجات، والصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية.

❖ **زيادة أساليب المساندة الحكومية ورجال الأعمال للصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**، وذلك من خلال:

- المزيد من المبادرات لتمويل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم فى كافة المجالات، وتبسيط الأجراءات لتسهيل بدء أعمالهم، وتخفيض أسعار الفائدة.
- تسهيل تنظيم المعارض الدولية والبحث عن أسواق جديدة في إفريقيا ودول عربية.

- مساندة الحكومة للمنتجين لعدم الإستغناء عن العاملين.
- مساندة رجال الأعمال والمجتمع المدنى بضرورة الاحتفاظ بالعمالة وعدم تسريحها، وكأحد الحلول المؤقتة يمكن تخفيض كل من الأجور وعدد ساعات العمل، وذلك بدلا من الاستغناء كلية عن العمالة.
- إعادة تأهيل شريحة عريضة من العاملين على المهارات الحديثة وفقاً للمتطلبات التكنولوجية الحديثة والتحول الرقمى والوظائف المستقبلية.

قائمة المراجع :

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١. إجلال راتب وآخرون (٢٠١٣)، بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، رقم (٢٤٨).

٢. المركز المصرى للدراسات الاقتصادية (مارس ٢٠٢٠)، تحويلات العاملين بالخارج، رأى في أزمة، العدد ١.

٣. المركز المصرى للدراسات الاقتصادية (أبريل ٢٠٢٠)، الاقتصاد غير الرسمى، سلسلة رأى في أزمة ، العدد ٧.

٤. المركز المصرى للدراسات الأقتصادية (نوفمبر ٢٠٢٠)، متابعة آثار كوفيد ١٩ على الأقتصاد المصري – سوق العمل المصري، رأى في خبر، العدد ٢٣.

٥. ايمان الشربينى وأخرون (أكتوبر٢٠١٦)، الاجراءات إلجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٧٥).

٦. بول ساموبلسون ووليام نورد هاوس (٢٠٠٦)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة د أسامة الدباغ،الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة عشر، عمان.
٧. رمزي زكي (١٩٩٨)، الإقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت.
٨. حازم حسانين اسماعيل، العلاقة بين الأجور وانتاجية العمل والبطالة في مصر، رسالة ماجستير، كلية تجارة جامعة بنها، نوفمبر ٢٠١٧.
٩. معهد التخطيط القومى (مايو ٢٠٢٠)، سلسلة أوراق سياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورنا على الاقتصاد المصرى: التداعيات المحتملة لأزمة كورنا على الفقر في مصر، الاصدار رقم (٧).
١٠. معهد التخطيط القومى (٢٠١٨)، تقرير حالة التنمية فى مصر ٢٠١٨
١١. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٢٠١٦)، تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦: دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، نظرة عامة.
١٢. منظمة العمل الدولية الخاصة (مارس ٢٠٢٠)، معايير منظمة العمل الدولية بشأن فيروس كورونا.
١٣. مها محمد الشال ومحمد السعيد (يوليو٢٠٢٠)، دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى تنمية الصناعات الحرفية والتراثية، دراسة تطبيقية، ماجستير مهنى فى التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى.
١٤. مها محمد الشال (٢٠١٧)، " انشاء جهاز لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، آراء في سلسلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، العدد ١٨ ، ٢٠١٧/٣/١١.

١٥. نجلاء الأهواني ونهال المغربل (مارس ٢٠٠٨)، كثافة التشغيل في نمو الإقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية، المركز المصري للدراسات الإقتصادية ، ورقة عمل رقم ١٣٠، القاهرة،.

١٦. هبة أحمد نصار وسمية أحمد عبد المولى، (يناير ٢٠٠٧)، النمو السكاني في مصر وتحديات سوق العمل، مجلة مصرالمعاصرة، العدد ٤٨٥، الجميعة المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.

ثانياً: مراجع باللغة الأنجليزية:

1. Akeju, K. F. & Olanipekun, D. B. (2014), Unemployment and Economic Growth in Nigeria, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.5, No.4.
2. Al-Habees, M. A., & Rumman, M. A. (2012), The Relationship between Unemployment and Economic Growth in Jordan and Some Arab Countries. World Applied Sciences Journal.
3. Banda, H., Ngirande, H., & Hogwe, F. (2016), The impact of economic growth on unemployment in South Africa: 1994-2012, Investment Management and Financial Innovations.
4. Bayo Fatukasi et al (2015), Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria, European Journal of Business and Management, Vol.7, No.8.
5. Boldeanu, F. T., & Constantinescu, L. (2005), The main determinants affecting economic growth. Economic Sciences.

6. Centre for Development and Enterprise (CDE) (29 January 2020), How to stop our jobs blood bath – CD
7. Christopher J. Neely (February.2010), Okun's Law: Output and Unemployment, Economic SYNOPSES, Number 4, Federal Reserve Bank of St. Louis.
8. Dumitrescu Bogdan Andrei & Dedu Vasile & Enciu Adrian (May 2009), "The Correlation between Unempoyment and Real Gdp Growth.A Study Case on Romania," Annals of Faculty of Economics, University of Oradea, Faculty of Economics, vol. 2(1).
9. ElMeghrbel , Nehal (May 2007), The Impact of Recent Macro and Labor Market Policies on Job Creation in Egypt, The Egyption Center of Economic Studies (ECES), Working Paper No. 123,Cairo.
10. Gyang, E. J., Anzaku, P. E., & Iyakwari, A. D (2018), An Analysis of the Relationship Between Unemployment, Inflation and Economic Growth in Nigeria: 1986-2015. Bingham Journal of Economics And Allied Studies.
11. Haller, A.-P. (2012), Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge. Economy Transdisciplinarity Cognition.
12. ILO (21 October 2013), Emerging economies: has growth translated into more and better jobs? ILO office Publication, Geneva.
13. Jhingan, M. L. (2003), Advanced Macroeconomics Theory (11th Ed.),Delhi: Vrinda Publication Ltd.

14. Karikari-Apau, Ellen and Abeti, Wilson (2019), The Impact of Unemployment on Economic Growth in China, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 96228.
15. Knotek, E. S. II (2007), How Useful is Okun's Law? Economic Review, 4, 73-102. Kansas City KS: Federal Reserve Bank of Kansas City.
16. Kreishan, F. M. (2011), Economic Growth and Unemployment: An Empirical Analysis, Journal of Social Sciences.
17. Levine, L. (2013), Economic Growth and the Unemployment Rate. Congressional Research Service 7-5700.
18. Li, C.-s., & Liu, Z.-j. (2012), Study on the relationship among Chinese unemployment rate, economic growth and inflation. Advance in Applied Economics and Finance.
19. Madito, O., & Khumalo, J. (2014), Economic Growth - Unemployment Nexus in South Africa: VECM Approach, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 20. Doi: 10.5901/mjss.
20. Makaringe, Sibusiso Clement and Khobai, Hlalefang (20 Mar 2018), The effect of unemployment on economic growth in South Africa (1994-2016), Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 85305.
21. Makun, K. & Azu, N.P. (2015), Economic Growth and Unemployment in Fiji: a Cointegration Analysis, International Journal of Development and Economic Sustainability Vol.3, No.4.

22. Murat Sadiku,Alit Ibraimib and Luljeta Sadiku,(2015), Procedia Economics and Finance 19, Published by Elsevier.
23. Nassar, H., (2011), Growth, Employment Policies and Economic Linkages: Egypt, International Labour Office, Employment Working Paper No.85, and Geneva.
24. Okun, A. M. (1962), Potential GNP: Its measurement and significance. American Statistical Association, Proceedings of the Business and Economics Section.
25. Paul Blakedivy Anshi Wahdhwa, (14 Deccember, 2020), The impact of COVID-19 in 12 charts, world bank.
26. Pesaran, M. H., Shin, Y., and Smith, R. J. (2001), "Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships," Journal of Applied Econometrics, 16 (3).
27. Pesaran, M. H., Shin, Y., and Smith, R. J. (2001), "Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships," Journal of Applied Econometrics.
28. Quy, N. H. (2016), Relationship between economic growth, unemployment and inflation: Analysis at provincial level in Vietnam. International Journal of Economics and Finance.
29. Samuel Adarkwa, Francis Donkor and Edmund Kyei (2017), the Impact of Economic Growth on Unemployment in Ghana: Which Economic Sector Matters Most? The International Journal of Business & Management, Vol 5 Issue 4 April, p1. (ISSN 2321–8916).
30. Seth, A., John, M. A., & Dalhatu, A. Y. (2018), The Impact of Unemployment on Economic Growth in Nigeria: An Application of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bound Testing. Sumerianz Journal of Business Management and Marketing.

31. Shatha Abdel Khaliq and Thikraiat Soufan,(2014), The Relationship between Unemployment and Economic Growth Rate in Arab Country, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.5, No.9. ISSN 2222-1700.
32. Shkumbin Misini (2017), the effect of economic growth in relation to unemployment, Journal of Economics and Economic Education Research, Volume 18, Issue 2.
33. Siyan Wang and Burton A. Abrams, (4 August 2011), Government Outlays, Economic Growth and Unemployment: A VAR Model, Alfred Lerner CollegeWorking Paper Series, University of Delaware.
34. Tamirat Beyene, Inderjeet Singh (May- June 2019), Effectiveness of Monetary Policy on Industrial Growth of Ethiopia: ARDL Modeling on Monetary Frame work , Journal of Economics and Finance, VOL 10, Issue 3 Ser. I.
35. Tariq Haq and Chahir Zaki (2015), Macroeconomic policy for employment creation in Egypt: Past experience and Future prospects, Employment Policy Department Employment, Working Paper No 196, ILO, Geneva.
36. Ugyen Tenzin (April 2019), The Nexus Among Economic Growth, Inflation and Unemployment in Bhutan, South Asia Economic Journal, Vol 20, Issue 1.
37. WB (November 2020), Egypt Economic Monitor from Crisis to Economic Transformation: Unlocking Egypt's Productivity and Job Creation Potential.
38. WB, Egypt Economic Monitor (November 2020), From Crisis to Economic Transformation: Unlocking Egypt's Productivity and Job Creation Potential.

39. WE (JUNE 2020) Global Economic Prospects Report 2020.
40.WEF (٢٠١8), The Global Competitiveness Report 2018.

ثالثاً: مواقع الكترونية

1. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
2. https://www.weforum.org/
3. https://mped.gov.eg/
4. http://www.emigration.gov.eg/
5. http://www.mti.gov.eg/
6. https://www.moss.gov.eg/
7. https://www.customs.gov.eg/
8. https://www.msme.eg/

الملحق الإحصائي

جدول رقم (١)
بيانات معدل البطالة والناتج المحلى الإجمالى في مصر والشرق الوسط والعالم خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

(%)

السنوات	معدل البطالة مصر	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي فى مصر	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم	معدل البطالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	معدل البطالة في العالم
1990	9.38	5.667029	13.11399	2.918372	11.1543	4.757724
1991	8.92	1.125405	4.218713	1.427045	11.52429	4.900352
1992	10.92	4.472859	4.73989	1.767371	12.1164	5.210714
1993	10.93	2.900791	2.856188	1.529569	12.06735	5.430157
1994	11.04	3.973172	2.683449	3.001375	12.20552	5.576379
1995	9	4.642459	2.971615	3.062748	11.36209	5.655242
1996	8.37	4.988731	4.724161	3.37878	11.04757	5.690079
1997	8.03	5.492355	3.383372	3.682507	11.21673	5.827973
1998	7.95	5.575497	4.564091	2.553421	11.47253	5.941831
1999	8.98	6.053439	1.727547	3.243334	11.97287	5.773998
2000	9.26	6.370004	5.736254	4.383543	12.00423	5.853954
2001	10.01	3.535252	1.200658	1.949443	12.19005	6.113163
2002	11.01	2.390204	1.593842	2.176384	11.91039	6.188534
2003	10.32	3.193455	5.482257	2.95685	10.75776	6.015972
2004	11.2	4.092072	7.989175	4.402955	10.96081	5.901298
2005	10.49	4.471744	5.066668	3.914925	10.06298	5.594058
2006	8.8	6.843838	6.034524	4.379509	9.517686	5.353513
2007	8.517	7.087827	5.172876	4.319258	9.149113	5.352536

2008	9.087	7.156284	4.499419	1.850561	9.354734	6.003152
2009	8.757	4.6736	0.496542	-1.67893	9.519262	5.922202
2010	11.849	5.147235	5.052413	4.298923	10.02754	5.803589
2011	12.597	1.764572	3.678616	3.13298	10.22681	5.774086
2012	13.154	2.2262	3.893886	2.507634	9.885135	5.773223
2013	13.105	2.185466	2.691438	2.654362	9.974906	5.632922
2014	13.052	2.915912	2.897348	2.833185	10.06564	5.63749
2015	12.407	4.372019	2.486937	2.857941	10.10863	5.669694
2016	11.77	4.346643	4.919008	2.584035	10.2162	5.569701
2017	11.436	4.181221	1.481787	3.188585	10.13719	5.391889
2018	11.293	5.314121	2.337763	3.052659	9.826246	5.394346

المصدر : إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي من مؤشرات التنمية فى العالم.
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators